وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحيى فارس – المدية –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا والفلسفة

تخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة

مذكرة بعنوان:

الإتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع الانحراف والجريمة

إعداد الطالبين:

*بطين يوسف عبد الحق

*حمدادو سمير عاصم

إشراف الأستاذة الدكتوراه:

*محمودي رقية

السنة الجامعية: 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله تتيسر الصعاب وتُبلغ الغايات.
وبعد هذا المشوار العلمي والبحثي، لا يسعني إلا أن أتقدّم بخالص الشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة، علمًا، دعمًا، وتشجيعًا.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى **أستاذتي المشرفة الفاضلة "محمودي رقية"** على ما بذلته من جهد وتوجيهات قيّمة، وعلى سعة صدرها وتفانيها في مرافقتي خلال هذا العمل الأكاديمي. لقد كان دعمها أساسًا لنجاح هذه الدراسة.

كما أخصّ بالشكر كل الأساتذة الذين علموني خلال سنوات الدراسة، وفتحوا أمامي أبواب المعرفة والفكر النقدي.

ولا يفوتني أن أعبّر عن شكري لكل من ساعدني ميدانيًا، سواء بالمعلومة أو بتيسير الوصول إلى العينة، من أفراد وجمعيات وأعوان أمن، فلولا تعاونهم لما اكتمل الجانب الميداني للدراسة.

أجدد شكري كذلك لكل أفراد أسرتي على صبرهم، دعمهم المعنوي، ودعواتهم الصادقة التي كانت زادي في هذا المشوار.

وأخيرًا، إلى كل من ساندني ولو بكلمة طيبة... لكم مني كل التقدير والامتنان.

إهداء

إلى من غَرَسا في نفسَينا حب العلم،

إلى من علَّماني الصبر والثبات،

إلى من كانت دعواتهما ترافقانا في كل خطوة...

إلى والدَينا العزيزَين،

تقديرًا لعطائكما اللامحدود، وامتنانًا لتضحياتكما النبيلة...

إلى أُسرَتَينا الكريمتَين،

اللّتين كانتا السند والدعم في كل مراحل هذا المشوار العلمي...

إلى أستاذَينا الفاضلَين،

اللذين كانا منارتي علمٍ ونورٍ في طريقنا...

إلى كل صديق وفِيّ،

آمن بنا، وشجّعنا، وكان لنا عونًا في أوقات العزيمة والكدّ...

يوسف

سمير

الملخص

تعالج هذه الدراسة الميدانية ظاهرة الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء في البيئة الحضرية، من خلال تحليل دوافع انخراط الشباب في هذا النشاط غير المشروع، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في انتشاره. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مدعم بمقابلات ميدانية مع أفراد منخرطين في شبكات الترويج بالمخدرات ضمن عصابات الأحياء، بهدف فهم ديناميكيات العصابات، وطرق التنظيم الداخلي، وآليات التجنيد والتوزيع. خلصت الدراسة إلى أن هشاشة الأوضاع الاجتماعية، الفقر، غياب الرقابة الأسرية، وتفكك الروابط المجتمعية، تشكل بيئة خصبة لنشاط العصابات. وأوصت بوضع استراتيجية وقائية شاملة تعتمد على تدخل أمني واجتماعي وتربوي متكامل.

Abstract

This sociological study addresses the phenomenon of drug trafficking within urban neighborhood gangs. It analyzes the motivations behind youth involvement in this illegal activity and the socio-economic factors contributing to its spread. The study adopts a descriptive-analytical methodology supported by field interviews with drug dealers and law enforcement officers, aiming to understand gang dynamics, internal organization, recruitment mechanisms, and distribution methods. The findings reveal that social vulnerability, poverty, lack of parental supervision, and weakened community ties create a fertile ground for gang activities. The study recommends adopting a comprehensive preventive strategy that integrates security, social, and educational interventions.

فهرس

شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة	
المبحث الأول: منهجية الدراسة	1
اولا: اسباب اختيار الموضوع	1
ثانيا: أهداف الدراسة	1
ثالثا: أهمية الدراسة	1
رابعا: تحديد الاشكالية والفرضيات	2
خامسا: تحديد المفاهيم	4
سادسا: صعوبات الدراسة	6
سابعا: الدراسات السابقة	6
ثامنا: المقاربة السوسيولوجية	21
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة	24
أولا: المنهج المعتمد	24
ثانيا: أدوات الدراسة	24
ثالثا: دليل المقابلة	25
رابعا: عينة الدراسة	25
خامسا: المجال المكاني و الزماني	25
سادسا: أدوات تحليل المعطيات	26
الفصل الثاني: الاتجار بالمخدرات	
المبحث الأول: جريمة الاتجار بالمخدرات	29

المطلب الأول: تعريف الاتجار بالمخدرات	29
المطلب الثاني: أسباب الاتجار بالمخدرات	31
المطلب الثالث: أنواع الاتجار بالمخدرات	33
المبحث الثاني: واقع جريمة الاتجار بالمخدرات.	35
المطلب الأول: احصائيات حول جريمة الاتجار بالمخدرات	35
المطلب الثاني: الفرق بين التعاطي والاتجار بالمخدرات.	37
المطلب الثالث: امتدادات جريمة الاتجار بالمخدرات.	39
المبحث الثالث: البعد القانوني لجريمة الاتجار بالمخدرات	41
المطلب الأول: أركان جريمة الاتجار بالمخدرات	41
المطلب الثاني: العقوبات المقررة لجريمة الاتجار بالمخدرات في الجزائر.	43
المطلب الثالث: آليات الوقاية والمكافحة لجريمة الاتجار بالمخدرات	45
خلاصة الفصل	49
الفصل الثالث: عصابات الأحياء:	
المبحث الأول: ماهية عصابات الأحياء	51
المطلب الأول: تعريف عصابات الأحياء	51
المطلب الثاني: نشأة عصابات الأحياء	52
المطلب الثالث: الهيكلة الداخلية لعصابات الأحياء	54
المبحث الثاني: جريمة الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء	56
المطلب الأول: أنماط ووسائل الاتجار بالمخدرات	56

المطلب الثاني: العوامل المساهمة في استفحال ظاهرة تجارة المخدرات لدى عصابات الأحياء	58
المطلب الثالث: الآثار الناتجة من نشاط الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء على التماسك المجتمعي	61
المبحث الثالث: تأثير المخدرات على تماسك عصابات الأحياء	64
المطلب الأول: المخدرات كمصدر رئيسي لتمويل عصابات الأحياء	64
المطلب الثاني: تأثير المخدرات على التماسك الداخلي للعصابة	66
المطلب الثالث: الصراعات بين عصابات الأحياء للسيطرة على تجارة المخدرات	69
الفصل الرابع: تحليل النتائج	
البيانات العامة	73
المحور الأول: طبيعة النشاط	75
المحور الثاني: هيكل العصابة	82
المحور الثالث: توزيع المخدرات	91
المحور الرابع: الدعم المحلي	97
المحور الخامس: المواجهة الأمنية لعصابات الأحياء	99
المحور السادس: عائدات الإتجار	104
قائمة المصادر والمراجع	111

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول رقم 01	توزيع المبحوثين حسب الجنس	73
جدول رقم 02	توزيع المبحوثين حسب السن	73
جدول رقم 03	توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي	74
جدول رقم 04	الأنشطة الرئيسية الممارسة من طرف العصابة	75
جدول رقم 05	توزيع المهام داخل العصابة	76
جدول رقم 06	آليات التواصل بين أفراد العصابة	76
جدول رقم 07	كيفية حصول العصابات على المخدرات	77
جدول رقم 08	ارتباط العصابة بشبكات دولية	78
جدول رقم 09	تطلب التوزيع المحلي تنسيق من جهات خارج العصابة	78
جدول رقم 10	وجود علاقة مصالح مع تجار آخرين أو عصابات محلية	79

جدول رقم 11	كيفية التعامل مع المنافسين أو المتمردين	79
جدول رقم 12	الوسائل التي تستخدمها العصابة لتجنيد الشباب	81
جدول رقم 13	الفئات المستهدفة للتجنيد من طرف العصابة	81
جدول رقم 14	الإجراءات التي يمكن أن تحد من انتشار هذه العصابات وأعمالها	82
جدول رقم 15	تحقيق عصابات الأحياء أرباحا كبيرة من تجارة المخدرات	83
جدول رقم 16	كيفية استغلال الأموال المتحصل عليها من تجارة المخدرات في الأحياء	83
جدول رقم 17	ملاحظة تغير في المستوى المعيشي لأفراد معروفين بانتمائهم إلى عصابات	84
جدول رقم 18	مدى تقديرك لحجم العائد المالي الشهري لعصابة حي صغيرة تتاجر في المخدرات	84

مقدمة

مقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة ألقت بظلالها على بنية المجتمعات، وأفرزت تحديات متعدّدة في مقدّمتها تنامي ظاهرة الجريمة، لاسيما تلك المرتبطة بالاتجار بالمخدرات. فقد أصبحت هذه الجريمة، بمختلف أشكالها، من أكثر القضايا تعقيدًا وخطورة، نظرًا لما تحمله من تهديد مباشر للأمن العام والصحة العامة، وما تخلفه من آثار مدمّرة على الأفراد والمجتمع والدولة.

في هذا السياق، تبرز **عصابات الأحياء** بوصفها فاعلًا غير شرعي يتغلغل في النسيج الحضري، خاصة في الأحياء الهامشية والفقيرة، حيث تنشط هذه العصابات في تنظيم وتوزيع المخدرات ضمن شبكات محلية مترابطة، مستفيدة من هشاشة الأوضاع الاجتماعية وغياب الرقابة الأسرية والمؤسساتية.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء من منظور سوسيولوجي، من خلال فهم آليات تشكّل هذه العصابات، ودوافع انخراط الشباب فيها، والبنية الاجتماعية التي تسمح بتوسّعها. كما تهدف إلى تشخيص واقع الظاهرة ميدانيًا، عبر رصد تجارب فعلية وقراءة تفاعلاتها مع البيئة المحلية.

وإذ تعتمد هذه المذكرة على مقاربة وصفية تحليلية، مدعومة بأدوات ميدانية نوعية، فإنها تحاول المساهمة في إغناء النقاش الأكاديمي حول ظاهرة معقّدة، تتطلب معالجة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية نحو بدائل وقائية وتنموية أكثر فعالية وواقعية.

الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولا: اسباب اختيار الموضوع

ثانيا: أهداف الدراسة

ثالثا: أهمية الدراسة

رابعا: تحديد الاشكالية والفرضيات

خامسا: تحديد المفاهيم

سادسا: صعوبات الدراسة

سابعا: الدراسات السابقة

ثامنا: المقاربة السوسيولوجية

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: المنهج المعتمد

ثانيا: أدوات الدراسة

ثالثا: دليل المقابلة

رابعا: عينة الدراسة

خامسا: المجال المكاني و الزماني

سادسا: أدوات تحليل المعطيات

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولا: اسباب اختيار الموضوع

يعود اختيار موضوع" الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء " إلى عدة اعتبارات علمية واجتماعية، من أبرزها:

– ملاحظة الانتشار المتزايد لظاهرة الاتجار بالمخدرات داخل الأحياء الحضرية، وتحولها إلى مصدر تهديد مباشر لبنية المجتمع وقيمه.

– بروز عصابات الأحياء كفاعل غير شرعي يمارس سلطته على المستوى المحلي، لا سيما في الأحياء الهامشية والفقيرة.

– قلة الدراسات السوسيولوجية التي تناولت هذه الظاهرة من منظور علم الاجتماع الجريمة والانحراف.

– الاهتمام الشخصي والبحثي لي أنا كطالب بفهم ديناميكيات الجريمة الحضرية وتأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على سلوك الأفراد.

ثانيا: أهداف الدرسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تشخيص الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى انخراط الشباب في عصابات الأحياء والاتجار بالمخدرات.

– فهم آليات اشتغال هذه العصابات داخل الأحياء الحضرية، وتحديد بنيتها الداخلية ووسائل تجنيد الأعضاء الجدد.

–إبراز الآثار السوسيولوجية لهذه الظاهرة على الأسرة والمجتمع المحلي.

– تقديم توصيات ذات طابع وقائي وعلاجي يمكن أن تساهم في مواجهة الظاهرة.

ثالثا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في ثلاثة أبعاد رئيسية:

– البعد العلمي :تساهم الدراسة في إثراء البحوث في علم الاجتماع الجريمة و الانحراف وتفتح المجال أمام تحليل ظاهرة الجريمة من منظور اجتماعي شامل.

– البعد العملي :قد تساعد نتائج الدراسة صناع القرار الأمني والاجتماعي في تصميم تدخلات أكثر فعالية للحد من الظاهرة.

– البعد الاجتماعي :تنبّه الدراسة إلى خطورة الظاهرة على تماسك المجتمع وتساعد في رفع مستوى الوعي الجماعي حولها.

رابعا: تحديد الإشكالية والفرضيات

الاشكالية:

تعد تجارة المخدرات واحدة من أكبر و أخطر الجرائم المنظمة العابرة للحدود، حيث تشكل مصدرا ضخما للأرباح غير المشروعة، و تدار عبر شبكات دولية متطورة و معقدة، لقد تحولت هذه التجارة إلى اقتصاد موازي تديره جماعات إجرامية مسلحة تمتلك وسائل لوجستية متقدمة و قدرات مالية هائلة، و من خلال مسارات تهريب برية و بحرية و جوية، تنتشر المخدرات بين القارات مما جعل مكافحتها تحديا عالميا مشتركا يستدعي التنسيق بين الدول و المنظمات الدولية.[1]

بالرغم من الجهود المبذولة على المستوى العالمي، تبقى تجارة المخدرات ظاهرة حاضرة بقوة داخل حدود العديد من الدول، حيث تتخذ أشكالا متعددة تبعا للخصوصيات الجغرافية و الاجتماعية والأمنية. في السياق الوطني، تتغلغل هذه الظاهرة مستفيدة من ضعف الرقابة في بعض المناطق و من هشاشة الأوضاع الاجتماعية، ما يؤدي إلى توسع شبكات الترويج المحلي، و تعتبر هذه المرحلة حلقة مهمة بين التهريب الدولي و التوزيع المحلي، مما يفرض على الدولة تحديات مضاعفة للردع والتأطير.

ومن أبرز مظاهر تجذر تجارة المخدرات محليا هو تورط عصابات الأحياء في ترويجها و تنظيم توزيعها. تتكون هذه العصابات غالبا من شباب عاطل ومهمش يعملون ضمن هيكلة شبه منظمة تستخدم العنف و الترهيب لبسط السيطرة على المناطق. وتعتبر هذه العصابات حلقة الوصل بين شبكات التهريب ومستهلكي

[1] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2023) التقرير العالمي عن المخدرات https://www.unodc.org/.

المخدرات، خاصة في الأوساط الفقيرة والمكتظة سكانيا، لذا فإن فهم نشاط هذه العصابات يساعد على كشف آليات انتشار المخدرات في الحياة اليومية للأحياء.

لا يمكننا الحديث عن تورط الأحياء في تجارة المخدرات دون التطرق إلى الظروف التي تسمح بذلك، كالفقر و البطالة والهشاشة الاجتماعية و غياب فرص التنمية، كلها عوامل تغذي استعداد الفرد للإنخراط في هذه الأنشطة غير المشروعة.

كما أن غياب الرقابة الأبوية و تهالك المنظومة التربوية و الثقافية في بعض المناطق يفتح المجال أمام العصابات لاستقطاب فئات عمرية صغيرة، ما يجعل الأحياء مرتعا خصبا لتوسع الظاهرة.

و تخلف تجارة المخدرات آثارا مدمرة على الأحياء المتضررة، إذ تؤدي إلى تفكك العلاقات الاجتماعية و انتشار العنف و ارتفاع معدلات الجريمة، ناهيك عن التأثيرات الصحية و النفسية للمخدرات على الأفراد، خصوصا فئة الشباب.

و لمواجهة ظاهرة الاتجار بالمخدرات، التي تتسم بالتعقيد والتداخل بين أبعادها المختلفة، تقتضي الضرورة اعتماد استراتيجية شاملة ومتكاملة تنطلق من المستويات الدولية والوطنية لتترجم فعليًا على الصعيد المحلي. فلا يمكن الاكتفاء بالتدخلات الأمنية وحدها، بل يجب أن تُدعَم هذه الجهود ببرامج تربوية وتوعوية تستهدف فئة الشباب، إلى جانب توفير بدائل اقتصادية حقيقية تساهم في تقليص عوامل الجذب نحو هذا النشاط الإجرامي. كما تبرز أهمية إشراك المجتمع المدني بفعالية في جهود الوقاية من الجريمة، لما له من دور محوري في بناء الوعي المجتمعي وتعزيز ثقافة الرفض الاجتماعي للظواهر المنحرفة. ومن جهة أخرى، فإن القضاء على تجارة المخدرات يتطلب معالجة جذرية للأسباب البنيوية والاجتماعية التي تسهم في انتشارها، بدل الاقتصار على التعامل مع مظاهرها أو نتائجها فقط.

و من هنا نطرح التساؤل العام لدراستنا هذه و هو كالآتي: **كيف تساهم عصابات الأحياء في تعزيز سوق المخدرات محليا؟**

و يتفرع هذا التساؤل إلى:

- **ما هي الأدوار التي تلعبها عصابات الأحياء في تنظيم و توزيع المخدرات؟**
- **ما العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الشباب للإنخراط في عصابات الأحياء؟**

الفرضية:

الفرضية العامة:

- تساهم عصابات الأحياء في تعزيز سوق المخدرات محلياً من خلال تنظيم شبكات التوزيع والترويج، مستفيدةً من هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأحياء الحضرية.

الفرضيات الفرعية:

1. تلعب عصابات الأحياء دوراً مركزياً في تنظيم وتوزيع المخدرات عبر شبكات غير رسمية تعتمد على العلاقات الاجتماعية والثقة المتبادلة بين أفراد العصابة.
2. تدفع البطالة، الفقر، وتفكك الروابط الأسرية الشباب إلى الانخراط في عصابات الأحياء باعتبارها بديلاً اقتصادياً واجتماعياً يوفر لهم الانتماء والدخل.

خامسا: تحديد المفاهيم

1. الاتجار بالمخدرات

- **المفهوم الاصطلاحي** :الأنشطة غير القانونية المتعلقة بإنتاج، تصنيع، توزيع، بيع، أو نقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية المحظورة.
- **المفهوم الإجرائي في القانون الجزائري** :وفقًا للقانون رقم 04-18 المعدل والمتمم بالقانون رقم 23-05 المؤرخ في 7 مايو 2023، يُعاقب كل من يقوم بطريقة غير مشروعة بإنتاج أو صنع أو بيع أو توزيع أو نقل أو تخزين المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية بالحبس من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من 5.000.000 دج إلى 50.000.000 دج[2].

2. عصابات الأحياء

[2] القانون رقم 04-18 المعدل والمتمم بالقانون رقم 23-05 المؤرخ في 7 مايو 2023، المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها APS+7Mandumah+7Journals Université Batna 1+7.

- **المفهوم الاصطلاحي** :مجموعات إجرامية تتكون من شخصين أو أكثر، ينتمون إلى حي سكني واحد أو أكثر، يقومون بارتكاب أفعال تهدف إلى خلق جو من انعدام الأمن في الأحياء السكنية أو فرض السيطرة عليها من خلال الاعتداءات المعنوية أو الجسدية، وغالبًا ما يستخدمون الأسلحة البيضاء[3].

- **المفهوم الإجرائي في التشريع الجزائري** :بحسب الأمر رقم 20-03 المؤرخ في 30 أغسطس 2020، تُعرف عصابة الأحياء بأنها "كل مجموعة، تحت أي تسمية كانت، مكونة من شخصين (2) أو أكثر، ينتمون إلى حي سكني واحد أو أكثر، تقوم بارتكاب فعل أو عدة أفعال بغرض خلق جو انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية أو في أي حيز مكاني آخر، أو بغرض فرض السيطرة عليها، من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الغير أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم، مع حمل أو استعمال أسلحة بيضاء ظاهرة أو مخبأة[4]."

3. الانحراف الاجتماعي

- **المفهوم الاصطلاحي** :السلوك الذي يتعارض مع القواعد والمعايير الاجتماعية المتفق عليها داخل المجتمع. يشمل هذا السلوك الأفعال التي تُعتبر غير مقبولة أو مرفوضة من قبل الجماعة، مثل الجريمة، العنف، أو أي تصرف يُخل بالنظام الاجتماعي[5].

- **المفهوم الإجرائي في القانون الجزائري** :يُعتبر الانحراف الاجتماعي جريمة عندما ينتهك الفرد القوانين الجنائية المعمول بها. تُحدد العقوبات بناءً على نوع الجريمة وظروف ارتكابها، وتُطبق من قبل الجهات القضائية المختصة[6].

---

[3] الأمر رقم 20-03 المؤرخ في 30 أغسطس 2020، المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها Mandumah+8Mandumah+8Dspace Université de Ghardaïa+8.

[4] سعدي، ز.، &شيخي، ا. (2025). عصابات الأحياء في المدن الجزائرية: دراسة ميدانية بولاية عين الدفلى. مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، 9(2)، 51-67 Journals Université Batna 1+1ASJP+1.

[5] فليح، ك. (2021). مواجهة ظاهرة عصابات الأحياء في القانون الجزائري، قراءة في الأمر 03/20. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 8(3)، 483-500 Journals Université Batna 1.

[6] بن محمد، ح. (2023). عصابات الأحياء في الجزائر: دراسة سوسيولوجية. دفاتر البحوث العلمية، 10(2)، 577-596.

سادسا: صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة عدة صعوبات، من أبرزها:

– حساسية الموضوع وارتباطه بممارسات إجرامية يعاقب عليها القانون، مما صعّب الوصول إلى بعض الفئات المستهدفة.

– تحفظ بعض المشاركين في المقابلات بسبب الخوف أو الشك، مما تطلب جهداً إضافياً في بناء الثقة.

– نقص الإحصائيات الدقيقة والموثوقة حول الظاهرة على مستوى الأحياء المحلية.

– محدودية الوقت والإمكانيات المادية مما أثر على حجم العينة وتنوعها الجغرافي.

سابعا: الدراسات السابقة

1/ سواكري الطاهر، "إجرام الشباب في الأحياء الساخنة"، مجلة سوسيولوجيا الجريمة للبحوث في الدراسات العلمية للظواهر الاجرامية، جامعة لونيسي علي البليدة2،الجزائر.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى **فهم العلاقة بين الأحياء السكنية الساخنة وتفشي الجريمة والانحراف بين فئة الشباب،** وذلك في ضوء ارتفاع معدلات الجريمة في المدن الكبرى مقارنة بالمناطق الريفية.

كما تسعى إلى:

- **تشخيص عناصر الأحياء الساخنة** التي تسهم في تكوين السلوك الإجرامي.
- **تحليل الظروف الاجتماعية والعمرانية والثقافية** التي تميز هذه الأحياء.
- **تفسير انتشار الجريمة** وفق مقاربات نظرية (مثل: النظرية الإيكولوجية، نظرية النوافذ المحطمة).

أهم النتائج المتوصل إليها:

1. **غياب الضبط الاجتماعي** في الأحياء الساخنة يجعلها بيئة خصبة للجريمة.
2. **ارتفاع معدلات التهميش والاستبعاد الاجتماعي** ينتج عنه تفكك في الروابط الاجتماعية.

3. الأحياء الساخنة تمنح فرصًا شبه مباشرة للجنوح والانحراف، خصوصًا للشباب.
4. الثقافة الفرعية في هذه الأحياء تتسم بالعنف، الأمية، واللامبالاة.
5. التكدس السكاني ورداءة السكن والخدمات تؤدي إلى توتر نفسي واجتماعي يسهل الانحراف.
6. وجود عصابات غير مستقرة يتم فيها استقطاب الشباب بطريقة تلقائية.
7. الجريمة تُورّث داخل بعض العائلات في هذه الأحياء.
8. التمييز بين الأحياء الراقية والساخنة يزيد من الشعور بالاغتراب والدونية، ما يدفع الشباب للعنف.
9. العنف المجاني أصبح سلوكًا بارزًا دون دافع مادي مباشر.

منهجية الدراسة:

●الإشكالية:

كيف تؤثر الأحياء الساخنة وغير المخططة بظروفها العمرانية والاجتماعية في **انحراف وإجرام الشباب**؟ وما مدى مساهمتها في تشكيل السلوك الجانح وتفشي العنف والمخدرات والسرقة والقتل بين قاطنيها؟

●العينة:

- لم يُذكر عدد العينة بدقة في النص، ولكن في الدراسة الميدانية لعلي بوعناقة، تم الاعتماد على **(عينة من شباب أحد أحياء مدينة قسنطينة)** نسبة 82% منهم تخلوا عن الدراسة.

●المنهج:

- المنهج السوسيولوجي الوصفي التحليلي، مع الاعتماد على:
  - المقاربة الإيكولوجية للجريمة.
  - تحليل نظريات كلاسيكية وحديثة (مدرسة شيكاغو، نظرية النوافذ المحطمة).
  - دراسة ميدانية نوعية.

●أداة الدراسة:

- **الملاحظة والمقابلة.**
- **تحليل محتوى بيئة الحي** من حيث:
  - خصائصه العمرانية.
  - البنية الاجتماعية.
  - سلوك الشباب.
  - التفاعل مع المحيط.

التعقيب عليها:

أولاً :الفائدة النظرية

هذه الدراسة تمنح **أساسًا سوسيولوجيًا قويا** لتفسير ظاهرة الاتجار بالمخدرات، لأنها:

1. تشرح خصائص الأحياء الساخنة:

- الفقر، التهميش، العنف، غياب الضبط الاجتماعي.
- كل هذه عوامل **تخلق بيئة حاضنة لنمو العصابات الإجرامية**، بما فيها عصابات الاتجار بالمخدرات.

2. تربط بين الجريمة والتنظيم العمراني والاجتماعي:

- الاتجار بالمخدرات لا ينمو في فراغ، بل يتطلب بيئة **منفلتة، مشوهة اجتماعيا، وتفتقر للرقابة.**

3. توضح الدور المحوري للشباب في الجريمة:

- الشباب هم الفئة الأكثر استقطابًا من قبل عصابات المخدرات.

- يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في:

- **الفصل النظري** :لتأطير مفاهيم مثل: الحي الساخن، الجريمة، الانحراف، الضبط الاجتماعي.
- **تحليل الأسباب** :لتفسير كيف تنشأ عصابات المخدرات.
- **المنهجية** :كنموذج لدراسة ميدانية داخل أحياء معينة.
- **المراجع** :اقتباس الدراسات والمفاهيم والنظريات التي ذكرتها لتدعيم فصول البحث.

2/ جريمة الإتجار بالمُخدرات

بحث تخرج تقدمت به الطالبة "إيثار هشام عيدا ن"، كلية الحقوق في جامعة الموصل، لنيل شهادة البكالوريوس في القانون، بأشراف الدكتور : "أسامة أحمد النعيمي" مدرس القانون الجنائي

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- **تسليط الضوء على خطورة جريمة الاتجار بالمخدرات** وآثارها المدمرة على الأفراد والمجتمعات والدول.
- **دراسة الأركان القانونية** لجريمة الاتجار بالمخدرات في التشريع العراقي.
- **توضيح الفروقات بين الاتجار والتعاطي** من الناحية القانونية.
- **عرض العقوبات القانونية** المقررة بحق مرتكبي هذه الجريمة وفق القانون العراقي.

أهم النتائج المتوصل إليها:

1. **جريمة الاتجار بالمخدرات من أخطر الجرائم المنظمة دوليًا**، وهي تتجاوز الحدود الوطنية وتهدد الأمن والاستقرار.

2. **المشرع العراقي شدد العقوبات بشدة** تصل إلى الإعدام أو السجن المؤبد، خصوصًا عند وجود ظروف مشددة.

3. **القانون العراقي يفصل بين الاتجار المشروع وغير المشروع** ويضع شروطًا صارمة للإجازات الطبية والقانونية.

4. **التمييز بين الاتجار والتعاطي أمر ضروري**، من حيث النية، الكمية، والسلوك.

5. **الركن المعنوي أساسي في تجريم الفعل**، ويعتمد على القصد الجنائي العام أو الخاص.

منهجية الدراسة:

●الإشكالية:

ما مدى خطورة جريمة الاتجار بالمخدرات على المجتمع العراقي؟ وكيف تناولها القانون العراقي من حيث التعريف، الأركان، والعقوبة؟

●العينة:

الدراسة **نظرية قانونية تحليلية**، لم تتضمن عينة ميدانية، بل اعتمدت على تحليل النصوص القانونية والتشريعات.

●المنهج المعتمد:

- **المنهج التحليلي الوصفي** :لتحليل المواد القانونية العراقية المتعلقة بالمخدرات.
- **منهج المقارنة الجزئي** :عبر الإشارة أحيانًا لتجارب دول أو اتفاقيات دولية.

●أداة الدراسة:

- **تحليل النصوص القانونية**(خصوصًا قانون المخدرات العراقي رقم 50 لسنة 2017) .
- **الرجوع إلى الاتفاقيات الدولية** المتعلقة بمكافحة المخدرات (مثل اتفاقية فيينا 1988).

التعقيب عليها:

- يمكن اعتبار هذه الدراسة القانونية مرجعًا هامًا في فهم **الإطار التشريعي** المتعلق بجريمة الاتجار بالمخدرات، خاصة في سياق تحليل لظاهرة **الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء**، لأنها توضح:

- كيف يُعرّف القانون الفعل.
- ما هي الشروط المكونة للجريمة (الركن المادي والمعنوي).
- كيف تتعامل القوانين مع الاتجار المنظم، خصوصًا إذا ارتبط بعصابات.

- ما هي العقوبات المفروضة، وظروف التشديد (مثل الانتماء لعصابة أو استخدام السلاح).

وبالتالي، يمكن **الربط بين الجانب القانوني في هذه الدراسة والجانب السوسيولوجي في دراستي** حول العصابات، لتحليل العلاقة بين **البيئة الحضرية المهمشة وانتشار الاتجار بالمخدرات داخل الأحياء.**

3/ بناءً على محتوى المقال العلمي الفرنسي المعنون "**L'engagement dans un gang de quartier et les troubles du comportement. La piste de la théorie de l'attachement**" (الانخراط في عصابة حي واضطرابات السلوك: أثر نظرية التعلّق).

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- **تحليل العلاقة بين اضطرابات التعلّق والانخراط في عصابات الأحياء.**
- **تسليط الضوء على دور أنماط التعلّق غير الآمن (insecure attachment)** في تفسير السلوك الإجرامي والمنحرف.
- **فهم تأثير تاريخ العلاقات الأسرية المبكرة على اضطرابات السلوك والانحراف الاجتماعي**، وخاصة في البيئات الهشة والمهمشة.
- **استكشاف الأبعاد النفسية والاجتماعية لنمط التعلّق وعلاقته بالانحراف المبكر والعنف**

أهم النتائج المتوصل إليها:

1. **الأنماط غير الآمنة من التعلّق (خصوصًا النمط غير المنظم/المشوّش)** ترتبط بقوة بكل أشكال الجريمة (العنف، الاعتداء الجنسي، العنف الأسري...).
2. **الانخراط في عصابات الأحياء له علاقة وثيقة باضطرابات التعلّق والتنشئة القهرية.**
3. **الأطفال والمراهقون ذوو التعلّق غير الآمن** يظهرون معدلات أعلى من السلوك العدواني، ضعف الضبط الذاتي، وتدنٍّ في مستوى التعاطف.

4. **البيئات العائلية غير المستقرة (العنف، الإهمال...)** تساهم في بلورة نماذج داخلية مضطربة تدفع إلى الانحراف.

5. **ضعف التعلّق الآمن يقلل من قدرة الطفل على تنظيم مشاعره**، ويزيد من احتمالية اللجوء إلى العنف أو الانضمام لعصابة كبديل للانتماء.

منهجية الدراسة:

●الإشكالية:

ما العلاقة بين **نمط التعلّق غير الآمن** واضطرابات السلوك والانخراط في **عصابات الأحياء؟** وهل يمكن تفسير العنف والجنوح من خلال نماذج التعلّق المبكر؟

●العينة:

- الدراسة لا تعتمد على عينة ميدانية مباشرة، بل هي **دراسة نظرية تحليلية.**
- تمثل **مراجعة منهجية للأدبيات** والدراسات السابقة(Revue systématique de la littérature) ، حول التعلّق والانحراف.

●المنهج:

- **المنهج النوعي التحليلي.**
- **مقاربة نظرية – سيكولوجية – سوسيولوجية** تعتمد على نظرية التعلّق (Attachment Theory) لجون بولبي.
- تحليل تراكمي لأبحاث تمت في مجال علم النفس المرضي والتنمية والعلاقات الاجتماعية.

●أداة الدراسة:

- **تحليل نظري مقارن** للدراسات والمراجع العلمية الحديثة (مقالات، أبحاث، أطروحات...).
- استخدام التحليل النظري لفهم كيفيات نشوء السلوك المنحرف لدى الشباب المرتبط بنمط التعلّق المبكر.

التعقيب عليها:

يمكن الاستفادة من هذا المقال في:

- دراسة ظاهرة **عصابات الأحياء** و**الاتجار بالمخدرات** عبر ربطها:

- **بالجذور النفسية والاجتماعية المبكرة (الطفولة، العائلة).**
- **بالتفسير العميق للانحراف من خلال أنماط التعلّق** بدل الاقتصار على العوامل الاقتصادية أو البيئية فقط.
- ودمجه كمرجع قوي في **الفصل النظري المتعلق بالمنظورات النفس اجتماعية للانحراف.**

4/ **"الجماعات الإجرامية في الأحياء السكنية في ظل غياب الضبط الاجتماعي:"**

الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- الكشف عن **أسباب تنامي الجريمة والعنف** في الأحياء السكنية الجديدة في الجزائر.
- تسليط الضوء على **دور غياب الضبط الاجتماعي** في تشكّل العصابات الإجرامية.
- تحليل العوامل **الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية** التي ساهمت في تحول هذه الأحياء إلى بيئة خصبة للجريمة.
- فهم **آليات تشكل العصابات وفرضها للسيطرة** على الأحياء.

أهم النتائج المتوصل إليها

- **الهجرة والتهجير العشوائي** دون دراسات اجتماعية مسبقة ساهمت في تفكك النسيج الاجتماعي.
- الأحياء الجديدة أصبحت بيئة خصبة للجريمة بسبب **الفقر، البطالة، ضعف الأمن، وتباين الثقافات.**
- **ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي** (الأسرة، المدرسة، الجمعيات) ساعد في انخراط الشباب في عصابات الأحياء.

- **العصابات تستغل غياب الأمن** لبسط نفوذها، مع استخدام العنف والأسلحة البيضاء كوسيلة سيطرة.
- ارتفاع **نسبة الجريمة المتعلقة بالمخدرات، السرقة، والاعتداءات الجسدية.**
- تحولت بعض الأحياء إلى **مناطق غير صالحة للعيش الآمن أو تربية الأطفال** بسبب تغلغل العصابات.

منهجية الدراسة

❖الإشكالية:

لماذا أصبحت الأحياء السكنية الجديدة مجالًا خصبًا لأعمال العنف والجريمة من طرف جماعات إجرامية؟

❖العينة:

لم تُحدَّد عينة رقمية أو ميدانية بدقة، لكن الدراسة اعتمدت على **ملاحظات ميدانية، وتحليل حالات واقعية من أحياء جزائرية مثل: "علي منجلي"، "كوريفة"، "الحراش" وغيرها.**

❖المنهج:

اتبعت الدراسة **المنهج السوسيولوجي التحليلي** الذي يفسر الظاهرة من خلال ارتباطها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

❖الأدوات:

الاعتماد على:

- **تحليل وثائق ودراسات سابقة.**
- **ملاحظات وشهادات سكان** من الأحياء المتضررة.
- **الاقتباس من نظريات علم الاجتماع والجريمة** مثل نظرية الصراع الثقافي، والإقصاء الاجتماعي

التعقيب عليها:

الدراسة كانت **عميقة من الناحية النظرية والسوسيولوجية**، وقدمت إطارًا تحليليًا مهمًا لفهم:

- كيف تنشأ العصابات.

- كيف تستغل الفراغات الأمنية والاجتماعية

لكنها **لم تقدّم حلولًا ميدانية مباشرة أو بيانات كمية** دقيقة (مثل إحصائيات أو مقابلات معمقة مع أفراد العصابات).

يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في:

- **تحليل العوامل البنيوية والاجتماعية** التي تدفع الشباب إلى الاتجار بالمخدرات، مثل:
  - الإقصاء الاجتماعي.
  - تدهور الأسرة والمدرسة.
  - غياب الأمن.
- ربط **الاتجار بالمخدرات بفرض الهيمنة والسيطرة** داخل الحي كأداة لبناء "الزعامة" داخل العصابة.
- الاستفادة من توصياتها حول **ضرورة إشراك المجتمع المدني، وتفعيل التخطيط الحضري والاجتماعي** قبل عمليات الترحيل أو بناء الأحياء الجديدة.
- دعم الدراسات المقبلة ببحث ميداني موجه نحو **أنماط الاتجار بالمخدرات داخل الأحياء** وتكوين الشبكات داخل العصابات.

5/ "دور عصابات الأحياء في انحراف الأحداث – دراسة ميدانية بمركز إعادة تأهيل الأحداث بالمدية:"

الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- **فهم العلاقة بين ظاهرة عصابات الأحياء وانحراف الأحداث.**
- **رصد دوافع وأسباب انخراط القُصّر في العصابات.**
- معرفة **الأنماط السلوكية الإجرامية** الناتجة عن تأثير العصابات.
- التعرف على **خصائص أفراد العصابات من الأحداث.**
- تقديم تحليل اجتماعي نفسي لظاهرة **التجنيد الإجرامي للأطفال** داخل الأحياء.

أهم النتائج المتوصل إليها

- **الأساليب التربوية الخاطئة** مثل الإفراط في التساهل أو العنف الأسري تساهم في انحراف الأطفال.
- **جماعة الرفاق المنحرفة** لها دور بارز في جذب الأحداث نحو العصابات.
- **انتشار المخدرات** هو عامل مشترك في جل حالات الانخراط في العصابات.
- **الفراغ والبطالة والفقر** في الأحياء الجديدة تعتبر بيئة خصبة لنمو العصابات.
- **عصابات الأحياء تمارس أنواعًا مختلفة من العنف والجريمة** :سرقة، اتجار وتعاطي المخدرات، اعتداءات جسدية.
- **الأحداث المنخرطون في العصابات يتأثرون بعوامل نفسية واجتماعية مركبة** ناتجة عن التفكك الأسري وضعف الضبط الاجتماعي.

منهجية الدراسة

❖الإشكالية:

ما هو دور عصابات الأحياء في انحراف الأحداث؟ وهل هناك علاقة مباشرة بين انتشار العصابات وبين جنوح القُصّر؟

❖تساؤلات الدراسة:

- هل تُعد الأساليب التربوية الخاطئة سببًا في انخراط الأحداث في عصابات الأحياء؟
- هل لجماعة الرفاق المنحرفين دور في ذلك؟
- هل تساهم الآفات الاجتماعية (مثل المخدرات) في انخراط الأطفال؟
- هل يرتبط انحراف الأحداث بتوسع وانتشار الأحياء الجديدة؟

❖العينة:

تمت دراسة **16حدثًا جانحًا** داخل مركز إعادة التأهيل بالمدية، عبر مقابلات مباشرة معهم.

❖**المنهج:**

- اعتمدت الدراسة **المنهج السوسيولوجي التحليلي.**
- واستُخدمت تقنية **دراسة الحالة** و**الملاحظة بالمشاركة.**

❖**الأداة:**

- **استمارة مقابلة شبه مهيكلة** تضمنت أسئلة عن الوضع الأسري، نوع الجريمة، نوع الأصدقاء، دوافع الانحراف، مصدر المخدرات، علاقته بالعصابة... إلخ.

التعقيب عليها:

- الدراسة متميزة بكونها **ميدانية ومباشرة،** حيث تم التفاعل مع أحداث جانحين.
- قدمت **بيانات واقعية مدعومة بشهادات حقيقية** توضح التأثير المباشر لعصابات الأحياء على سلوكيات الأطفال.
- كما تميزت الدراسة **بربط دقيق بين الانحراف، العصابات، والمخدرات،** وهي علاقة مهمة جدًا لموضوعك.

يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في:

- إمكانية **تحليل بنية عصابات الأحياء بوصفها منظومة قائمة على الاتجار بالمخدرات والتجنيد الإجرامي** للأطفال.
- استخدام نتائج الدراسة في إثبات **أن المخدرات ليست فقط نتيجة، بل أداة تنظيمية للعصابة** لبسط النفوذ.
- إبراز **الدور الوقائي لمؤسسات التنشئة** وتقديمها كبديل اجتماعي يحمي الأطفال من الوقوع ضحية.
- دعم أي دراسة حول الاتجار بالمخدرات بإثبات أن **بعض الأحداث يبدؤون تعاطي المخدرات داخل الأحياء ثم يتحولون إلى موزعين صغار** داخل العصابة.

6/ دراسة أجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية) "The Rise of Drug Dealing in the Life of the North American Street Gang"•

المؤلف :Scott H.Decker

• السنة 2018 :

•الجهة الناشرة :مجلة Societies

الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- **تحليل تطور نشاط الاتجار بالمخدرات** ضمن عصابات الشوارع في أمريكا الشمالية.
- فهم **كيفية اندماج تجارة المخدرات تدريجيًا في الهيكل التنظيمي للعصابة.**
- **كشف العلاقة بين العنف، المخدرات، والانتماء العصابي** من خلال رصد سلوكيات العصابات.
- توضيح كيف أصبحت **المخدرات مصدرًا أساسيًا للتمويل والهيمنة الاجتماعية** داخل الأحياء المهمشة.

أهم النتائج المتوصل إليها

- المخدرات **لم تكن منذ البداية** النشاط الأساسي للعصابات، لكنها **تدريجيًا أصبحت محور وجودها الاقتصادي.**
- **تجارة المخدرات عززت من تماسك العصابة** من خلال توزيع الأدوار (مراقبة، تخزين، ترويج...).
- **العنف المسلح أصبح أداة مركزية لحماية الأسواق والمناطق** التي تسيطر عليها العصابات.
- العصابات تعتمد على **تجنيد القُصّ** (juveniles) لسهولة تسييرهم قانونيًا، ولتجنب العقوبات الجنائية القاسية.
- **عصابات الأحياء تستغل ضعف الضبط الاجتماعي،** وتعمل على تقديم نفسها كبديل اقتصادي/اجتماعي للشباب الفقير.
- البيئة الحضرية، خاصة **الأحياء الفقيرة والمعزولة،** تشكل بيئة خصبة لتوسع هذا النشاط.

منهجية الدراسة

❖ **الإشكالية:**

كيف تطورت تجارة المخدرات لتصبح نشاطًا محوريًا داخل عصابات الشوارع في أمريكا الشمالية؟

❖ **المنهج:**

- استخدم المؤلف **المنهج الكيفي المقارن.**
- الدراسة تعتمد على **تحليل بيانات ميدانية، مقابلات مع أعضاء سابقين في العصابات، وتحليل ملفات قضائية.**

❖ **الأداة:**

- مقابلات معمقة مع أعضاء سابقين وحاليين في عصابات من مدن مثل **لوس أنجلوس، شيكاغو، ونيويورك.**
- تحليل إحصائي للعنف المرتبط بتجارة المخدرات داخل الأحياء الحضرية.

التعقيب عليها:

- الدراسة ذات **أهمية كبرى في ربط الاقتصاد غير المشروع بالبُنى الاجتماعية المهمشة.**
- تقدم **نموذجًا واضحًا لكيفية تحوّل العصابة من "جماعة شبابية منحرفة" إلى "تنظيم إجرامي اقتصادي."**
- توضح بجلاء أن **الاتجار بالمخدرات ليس فقط نشاطًا إجراميًا، بل هو وظيفة اجتماعية بديلة** ضمن غياب الدولة.

يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في:

- ربط النتائج بالمجتمع الجزائري أو العربي من خلال **تشابه ظروف الأحياء الهشة والفقر والتهميش.**
- توظيف تحليل Decker لفهم **مراحل تطور العصابات من مجرد عنف عشوائي إلى منظمات هرمية منظمة.**

- تعزيز الدراسات المحلية من خلال هذا النموذج الدولي لإثبات أن **الظاهرة عالمية** ولكن تتجلى محليًا بخصوصيات ثقافية.

ثامنا: المقاربة السوسيولوجية

لفهم ظاهرة الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء، يمكن الاستعانة بثلاث نظريات سوسيولوجية رئيسية: النظرية التفاعلية الرمزية، نظرية التكيف الاجتماعي لروبرت ميرتون، ونظرية الوصم الاجتماعي .تقدم كل من هذه النظريات إطارًا تحليليًا لفهم الديناميات الاجتماعية التي تسهم في انخراط الأفراد في أنشطة الاتجار بالمخدرات.

1- النظرية التفاعلية الرمزية

التعريف:

تُركز النظرية التفاعلية الرمزية على كيفية تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض من خلال الرموز والمعاني التي يضفونها على الأشياء والأحداث .تُعتبر هذه النظرية من النظريات الميكرو-سوسيولوجية التي تهتم بالتفاعلات اليومية بين الأفراد.

المفاهيم الرئيسية:

- **الرموز** :الأشياء أو الأفعال التي تحمل معاني معينة يتفق عليها المجتمع.
- **التفاعل الاجتماعي** :العملية التي من خلالها يتبادل الأفراد الرموز والمعاني.
- **الذات** :تتكون من خلال التفاعل مع الآخرين وفهم الفرد لكيفية رؤية الآخرين له.

المبادئ:

- السلوك الإنساني يتشكل من خلال التفاعل الاجتماعي.
- المعاني تُبنى من خلال التفاعل مع الآخرين.
- الأفراد يفسرون سلوك الآخرين ويستجيبون بناءً على هذه التفسيرات.

الاسقاط على الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء:

في سياق عصابات الأحياء، يتعلم الأفراد من خلال التفاعل مع أعضاء العصابة أن الاتجار بالمخدرات ليس فقط وسيلة للكسب، بل أيضًا جزء من الهوية والانتماء للجماعة .الرموز مثل العلامات والشعارات واللغة الخاصة تعزز هذا الانتماء وتُعطي معنى للسلوك الإجرامي كجزء من الثقافة الفرعية للعصابة.

2- نظرية التكيف الاجتماعي (روبرت ميرتون)

التعريف:

تُفسر نظرية التكيف الاجتماعي الانحرافات السلوكية كنتيجة للفجوة بين الأهداف الثقافية للمجتمع والوسائل المشروعة المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.

المفاهيم الرئيسية:

- **الأهداف الثقافية** :النجاح، الثروة، المكانة الاجتماعية.
- **الوسائل المشروعة** :التعليم، العمل، الاجتهاد.
- **أنماط التكيف** :الامتثال، الابتكار، الطقوسية، الانسحاب، التمرد.

المبادئ:

- عندما تكون الوسائل المشروعة غير متاحة، قد يلجأ الأفراد إلى وسائل غير مشروعة لتحقيق الأهداف.
- "الابتكار" هو نمط تكيف حيث يُحافظ الفرد على الأهداف الثقافية لكنه يستخدم وسائل غير مشروعة لتحقيقها.

الاسقاط على الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء:

في الأحياء التي تعاني من الفقر والبطالة، قد يجد الشباب أن الوسائل المشروعة لتحقيق النجاح غير متاحة .لذا، يلجأون إلى "الابتكار" من خلال الانخراط في الاتجار بالمخدرات كوسيلة لتحقيق الأهداف الثقافية مثل الثروة والمكانة.

3- نظرية الوصم الاجتماعي

التعريف:

تُركز نظرية الوصم الاجتماعي على كيفية تأثير تصنيف المجتمع للأفراد على سلوكهم .عندما يُوصم الفرد بأنه "منحرف" أو "مجرم"، قد يتبنى هذه الهوية ويستمر في السلوك المنحرف.

المفاهيم الرئيسية:

- **الانحراف الأساسي** :السلوك المنحرف الأولي الذي قد لا يكون له تأثير كبير على هوية الفرد.
- **الانحراف الثانوي** :السلوك الذي يتبناه الفرد بعد أن يُوصم بالانحراف، مما يعزز الهوية المنحرفة.
- **الوصم** :التصنيف السلبي الذي يطلقه المجتمع على الأفراد.

المبادئ:

- الوصم يمكن أن يؤدي إلى تعزيز السلوك المنحرف.
- ردود فعل المجتمع تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل هوية الفرد وسلوكه.

الاسقاط على الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء:

عندما يُوصم الشباب في الأحياء الفقيرة بأنهم "منحرفون" أو "مجرمون"، قد يتبنون هذه الهوية ويجدون في عصابات الأحياء بيئة تقبلهم .هذا الوصم يعزز من احتمال استمرارهم في سلوكيات مثل الاتجار بالمخدرات، حيث يشعرون بأن المجتمع قد نبذهم بالفعل.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

- تقتضي الدراسة العلمية لأي ظاهرة اجتماعية اتباع منهجية دقيقة لضمان الموضوعية والدقة في النتائج. وبما أن ظاهرة الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء تكتسي طابعًا إجراميًا معقدًا، فقد كان من الضروري الاعتماد على أدوات ووسائل تمكن الباحث من فهم أبعاد الظاهرة في سياقها الاجتماعي والميداني.

أولا: المنهج المعتمد

اعتمدنا في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، لكونه الأنسب لتحليل الظاهرة الإجرامية المرتبطة بالاتجار بالمخدرات من حيث أسبابها، أنماطها، والعوامل المفسّرة لها، خاصة في البيئة الحضرية.

كما تم توظيف **المنهج الكيفي** لفهم السياق الاجتماعي والثقافي الذي ينشط فيه أفراد عصابات الأحياء، من خلال جمع بيانات ميدانية مباشرة عبر مقابلات نوعية.

ثانيا: أدوات الدراسة

1. المقابلة شبه الموجهة:

تم اعتماد المقابلة كأداة أساسية لجمع المعطيات، كونها تتيح التفاعل المباشر مع المبحوثين، وتسمح بفهم مواقفهم وتصوراتهم حول موضوع الدراسة.

وقد تم إعداد **دليل مقابلة** يحتوي على مجموعة من الأسئلة المفتوحة المرتبطة بمحاور الدراسة، نذكر منها:

- كيف يدخل الشباب إلى شبكات الاتجار بالمخدرات داخل الأحياء؟
- ما نوع المخدرات الأكثر تداولًا؟
- ما هي طبيعة العلاقات بين أفراد العصابة؟
- كيف يتم التهرب من المراقبة الأمنية؟
- ما هي دوافع المبحوثين لمزاولة هذا النشاط؟

2. الملاحظة الميدانية:

استخدمت الملاحظة غير المشاركة في بعض المناطق المعروفة بانتشار هذه الظاهرة، بهدف فهم كيفية اشتغال هذه الشبكات على الأرض، دون تدخل الباحث في مجريات الأمور.

ثالثا: دليل المقابلة

أُعدّ دليل المقابلة انطلاقًا من الإشكالية العامة وتساؤلات الدراسة، وتم تقسيمه إلى محاور أساسية، منها:

- **المحور الأول** :طبيعة النشاط.
- **المحور الثاني** :هيكل العصابة.

- **المحور الثالث** :توزيع المخدرات.
- **المحور الرابع** :الدعم المحلي.
- **المحور الخامس** :المواجهة الامنية لعصابات الاحياء.
- **المحور السادس** :عائدات الإتجار.

تم اختبار دليل المقابلة بشكل أولي على حالتين (استطلاع تجريبي) لضبط الأسئلة وتحسين صياغتها .

رابعا: عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على **عينة قصدية**، شملت:

- شباب منخرطين في شبكات ترويج المخدرات (تم الوصول إليهم عبر وسطاء).

خامسا: المجال المكاني والزماني للدراسة

1. المجال المكاني:

تم اختيار **أحياء حضرية ذات كثافة سكانية مرتفعة وهشاشة اجتماعية** كمجال للدراسة، نظرًا لكونها تمثل بيئة خصبة لنشاط عصابات الاتجار بالمخدرات. ومن بين هذه الأحياء: [حي التينيس قصر البخاري، حي بوزيان المدية].

2. المجال الزماني:

تمت الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من **(أفريل 2025 إلى جوان 2025)**، مما سمح للباحث بجمع معطيات حديثة ومباشرة من الميدان.

سادسا: أدوات تحليل المعطيات

أدوات تحليل المعطيات

لتحليل المعطيات المجمّعة، تم استخدام:

- **التحليل الموضوعاتي** (Analyse Thématique): لتصنيف إجابات المبحوثين إلى محاور كبرى.
- **التحليل المقارن** :لمقارنة وجهات نظر مختلف الفاعلين (المروجين، الأمن، الجمعيات).
- **الربط السوسيولوجي** :من خلال تفسير النتائج في ضوء نظريات الانحراف، مثل نظرية الوصم ونظرية البيئة الحضرية.

اعتمدت هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي مدعّم بأدوات نوعية، لضمان الإحاطة بالظاهرة من جوانبها المتعددة. وقد ساعدت هذه الإجراءات المنهجية على الوصول إلى فهم معمق للاتجار بالمخدرات داخل أحياء حضرية، من خلال الاستماع إلى الفاعلين المباشرين والمعنيين بمكافحته.

الفصل الثاني: الاتجار بالمخدرات

تمهيد:

يُعد الاتجار بالمخدرات من أخطر الجرائم المنظمة العابرة للحدود التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات والدول على حدٍّ سواء. فقد تحوّل هذا النشاط غير المشروع من ظاهرة إجرامية محدودة النطاق إلى شبكة دولية معقدة ومترابطة تتورط فيها جماعات إجرامية تتسم بقدر عالٍ من التنظيم والتخطيط والموارد. وما يزيد من خطورة هذه الظاهرة هو ارتباطها بجرائم أخرى كغسل الأموال، الاتجار بالبشر، العنف، والفساد.

يكتسي موضوع الاتجار بالمخدرات أهمية بالغة نظرًا لتداعياته الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، والأمنية، إذ لا يقتصر أثره على المدمنين فحسب، بل يمتد ليطال الأسرة، المجتمع، والدولة، مما يفرض تحديات كبيرة على مختلف الأجهزة، لا سيما الأمنية والقضائية، إلى جانب المشرّع الذي يجد نفسه أمام ضرورة سن قوانين فعالة توازن بين الردع والعلاج.

وفي ظل تزايد حجم التجارة غير المشروعة بالمخدرات عالميًا، وظهور أنماط جديدة من المواد المخدرة والتقنيات المستخدمة في تهريبها وترويجها، أصبح من الضروري تحليل هذه الظاهرة في أبعادها المختلفة، القانونية والاجتماعية، من أجل الوقوف على مدى فعالية آليات المواجهة الوطنية والدولية.

المبحث الأول: جريمة الاتجار بالمخدرات

المطلب الأول: تعريف الاتجار بالمخدرات

ينقسم الاتجار بالمخدرات الى:

أ-الاتجار المشروع:

هو كل نشاط يتعلق بإنتاج أو تصنيع أو استخراج أو استيراد أو تصدير أو نقل أو توزيع أو حيازة أو بيع أو شراء المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، يتم وفقًا لأحكام القوانين الوطنية والدولية، وتحت إشراف السلطات المختصة، ويُوجه لأغراض طبية أو علمية حصريًا، وبكميات تتناسب مع تلك الأغراض، ويشترط حصول الأشخاص أو الهيئات المعنية على ترخيص مسبق.

لكي يُعد الاتجار مشروعًا يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

– الترخيص القانوني: يجب أن يحصل الشخص أو الجهة على ترخيص صادر عن وزارة الصحة أو الهيئة الوطنية المعنية.

– الهدف المشروع: أن يكون الهدف من الاتجار هو العلاج الطبي، أو الاستخدام الصيدلاني، أو البحث العلمي.

– الرقابة والمتابعة: تخضع جميع العمليات لتقارير مفصلة، وتكون الجهات المختصة قادرة على تتبع كل مرحلة من مراحل التعامل مع المادة.

–الامتثال للاتفاقيات الدولية: يتم بموجب الجداول الدولية للمخدرات التي تصنّف المواد وتحدد القيود على كل منها.[1]

ب-الاتجار الغير مشروع:

يُعد الاتجار غير المشروع بالمخدرات من أخطر صور الجريمة المنظمة، ويقصد به جميع الأفعال التي تنطوي على التعامل غير القانوني مع المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية في مراحلها المختلفة، ابتداءً من

[1] الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 (المعدلة ببروتوكول 1972)، المادة 4 (الفقرة ج).

الزراعة أو التصنيع أو الإنتاج، ومرورًا بالنقل أو التوزيع أو الترويج، وانتهاءً بالحيازة أو البيع أو الشراء، وذلك دون ترخيص أو إذن قانوني، وبقصد تحقيق الربح المادي أو التأثير على الأفراد أو المجتمعات.

وتُعرِّف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (اتفاقية فيينا) الاتجار بالمخدرات من خلال ما ورد في المادة 3 ، التي تعتبر الجرائم التالية ضمن "الاتجار غير المشروع":[1]

" إنتاج، تصنيع، استخراج، إعداد، عرض للبيع، توزيع، بيع، تسليم بشروط أو بدون شروط، الوساطة في التسليم، إرسال، شحن، استيراد، تصدير، الحيازة، أو شراء أي مادة مخدرة أو مؤثر عقلي على نحو غير مشروع".

وقد شملت الاتفاقية أيضًا الأعمال المرتبطة كالمساعدة أو التسهيل أو الشروع أو التآمر على ارتكاب هذه الأفعال.

ويتميز الاتجار بالمخدرات بعدّة خصائص تجعله جريمة ذات طابع خاص، منها:

-الطابع الدولي: إذ غالبًا ما تتورط شبكات تمتد عبر حدود عدة دول.

-الطابع المنظم: باعتبار أن أغلب المتورطين فيه يعملون ضمن جماعات منظمة، تتقاسم الأدوار وتستغل وسائل التكنولوجيا المتقدمة.

-البعد الربحي: حيث تمثل تجارة المخدرات أحد أكثر الأنشطة الإجرامية ربحًا على مستوى العالم، وتُستخدم أرباحها غالبًا في تمويل جرائم أخرى مثل الإرهاب وغسل الأموال.

-الأثر الاجتماعي والصحي: فالاتجار لا يؤثر فقط على الفرد المتعاطي، بل يهدد الأمن الصحي والاجتماعي للأمة بأسرها، ويستنزف مقدرات الدولة في العلاج والمكافحة.[2]

ويمكن لكل دولة أن تضع تعريفًا قانونيًا خاصًا ضمن تشريعاتها الوطنية، لكن في الغالب تستند هذه التشريعات إلى الاتفاقيات الدولية المشار إليها أعلاه، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والأمنية والاجتماعية

[1] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، 1988، المادة 3.

[2] المرجع السابق.

لكل بلد.

المطلب الثاني: أسباب الاتجار بالمخدرات

أولا: الأسباب الاقتصادية

–الفقر والبطالة

يُعتبر الفقر أحد الأسباب الجوهرية وراء انخراط الكثير من الأفراد في تجارة المخدرات، خاصة في المجتمعات الهشة والنامية. فعندما يعجز الفرد عن توفير أبسط حاجاته الأساسية، فإن إغراء الربح السريع والسهل من تجارة المخدرات يصبح بديلاً مغريًا، خصوصًا في ظل غياب البدائل الاقتصادية المشروعة.

مثال: في بعض المناطق الريفية، يُستغل الفلاحون لزراعة نباتات مخدرة كالقنب الهندي أو الخشخاش مقابل أرباح مضاعفة مقارنة بالمحاصيل التقليدية.

–تفاوت توزيع الثروات

يُسهم التفاوت الطبقي وعدم العدالة في توزيع الثروات في خلق شعور بالظلم الاجتماعي، ما يدفع بعض الأفراد إلى الاتجار بالمخدرات كنوع من "التمرد الاقتصادي" ضد النظام القائم، أو لتعويض الفجوة الاجتماعية بينهم وبين طبقات أخرى.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية و الثقافية

– تفكك الأسرة وضعف الرقابة الأسرية

البيئة الاجتماعية غير المستقرة، كالتفكك الأسري، والإهمال التربوي، وسوء المعاملة، تعد من أبرز المحفزات لانحراف الأفراد نحو الإجرام، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. فغياب التوجيه والرقابة يدفع بالشباب نحو رفقة السوء والانخراط في شبكات الإجرام.

– ضعف الوعي الديني والقيمي

في كثير من الحالات، يكون غياب الوازع الديني أو الأخلاقي عاملاً مفسرًا لسلوكيات الأفراد المنحرفة، ومنها المتاجرة بالمخدرات، خاصة إذا رُبط ذلك بمشاعر الطمع والانتهازية وعدم الإحساس بخطورة الفعل

على المجتمع.

ثالثا: الأسباب القانونية و الأمنية

– ضعف العقوبات أو عدم تطبيقها بصرامة

في بعض الدول، لا تزال العقوبات على الاتجار بالمخدرات غير كافية للردع، أو يتم تطبيقها بشكل انتقائي. كما أن بعض المهربين ينجحون في الإفلات من العقاب بفضل الثغرات القانونية أو الفساد القضائي.

تشير تقارير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الى أن ضعف تنفيذ القانون في بعض المناطق يعد بيئة خصبة لازدهار تجارة المخدرات.

– الفساد الإداري وضعف الأجهزة الرقابية

يساهم الفساد في المؤسسات الأمنية أو الجمركية في تسهيل عمليات التهريب، حيث يتم غضّ الطرف عن الشحنات مقابل الرشاوى، مما يشجع على استمرار وتوسع شبكات الاتجار.

رابعا: الأسباب الجغرافية والسياسية

– الموقع الجغرافي كعامل مساعد

بعض الدول تقع جغرافيًا في مناطق تُعد ممرًا استراتيجيًا لطرق تهريب المخدرات (مثل دول الساحل، أو الدول الواقعة على خطوط الإنتاج –النقل –الاستهلاك)، ما يجعلها أكثر عرضة لانتشار هذه الجريمة.

– الحروب والنزاعات المسلحة

تُعتبر الفوضى الناتجة عن الحروب والنزاعات بيئة مثالية لازدهار تجارة المخدرات، حيث تُستغل الحدود المفتوحة، وضعف الدولة، وحاجة الميليشيات إلى التمويل من أجل التحكم في إنتاج وتوزيع المواد المخدرة.

مثال: بعض تقارير الأمم المتحدة تحدثت عن تمويل جماعات مسلحة من عائدات الاتجار بالمخدرات في مناطق النزاع.

خامسا: الأسباب المرتبطة بالطلب العالمي على المخدرات

– ازدياد الطلب العالمي على المخدرات

يشهد العالم ارتفاعًا مستمرًا في الطلب على المواد المخدرة، خصوصًا في الدول الصناعية، ما يجعل الاتجار بها سوقًا مربحة لشبكات الجريمة المنظمة، التي تسعى لتلبية هذا الطلب بشتى الطرق.[1]

– تطور وسائل النقل والتكنولوجيا

ساهمت التكنولوجيا الحديثة، من وسائل اتصال مشفرة وتطبيقات دفع إلكترونية،[2] في تسهيل عمليات التنسيق بين شبكات الاتجار بالمخدرات، مما جعل ملاحقتها أكثر صعوبة من قبل الأجهزة الأمنية. [3]

المطلب الثالث: أنواع الاتجار بالمخدرات

أولا: من حيث نطاق النشاط

– الاتجار المحلي بالمخدرات

الاتجار المحلي يُقصد به توزيع أو بيع أو ترويج المواد المخدرة داخل حدود الدولة، دون امتداد النشاط إلى خارجها. وغالبًا ما يرتبط هذا النوع بالأحياء الهامشية أو المناطق ذات الكثافة السكانية، ويقوم به أفراد أو جماعات صغيرة. وتتم العملية بوسائل تقليدية مثل البيع المباشر، أو النقل عبر وسطاء مقابل نسبة مالية.[4]

– الاتجار الدولي والعابر للحدود

يُعد من أخطر أنواع الاتجار، ويشمل تهريب وتوزيع المواد المخدرة عبر حدود الدول باستخدام شبكات منظمة، وغالبًا ما يكون له ارتباط بغسل الأموال، الجريمة المنظمة، وتمويل الإرهاب. وتستغل هذه الشبكات ضعف الرقابة الحدودية والفساد الإداري، وتعتمد على وسائل متطورة كالطائرات الخاصة أو السفن التجارية.[5]

ثانيا: من حيث الوسائل والوسائط

---

[1] د. محمد فتحي بهنسي، المخدرات: جريمة العصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

[2] الأمم المتحدة –مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC)

[3] د. خديجة بوشنتوف، الوقاية من الجريمة: دراسة في الأسباب والعوامل الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016.

[4] د. محمد فتحي بهنسي، المخدرات: جريمة العصر، دار النهضة العربية، 2002، ص 88.

[5]United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), World Drug Report, 2023.

– الاتجار التقليدي

يشير إلى الطرق المعروفة مثل التوزيع اليدوي، التنقل بالحافلات والسيارات، أو إخفاء المواد في الحقائب أو البضائع. ويعتمد على العلاقات المباشرة بين البائع والمشتري، وغالبًا ما يكون أكثر سهولة في الكشف من الأنواع الأخرى.

– الاتجار عبر الوسائل الإلكترونية

في السنوات الأخيرة، شهد العالم انتشار ما يُعرف بـ"الأسواق السوداء الإلكترونية"، حيث باستخدام العملات المشفرة مثل "البيتكوين". تباع المخدرات عبر الدارك ويب و ترسل الطلبيات عبر البريد الدولي أو مندوبن متخفيين. [1]

ثالثا: من حيث الفاعلين والتنظيم

– الاتجار الفردي أو العشوائي

يقوم به أفراد غالبًا ما يكونون متعاطين سابقين أو فقراء يسعون للربح، ويقتصر نشاطهم على نطاق ضيق. لا يتوفر لديهم تنظيم إجرامي واضح، مما يجعلهم الحلقة الأضعف في سلسلة الاتجار.[2]

– الاتجار المنظم (الجماعات الإجرامية)

يتم من خلال شبكات منظمة على المستوى المحلي أو الدولي، تتسم بتقسيم الأدوار (ممون –ناقل –موزع –حارس –مغسِّل أموال)، وقد تكون مرتبطة بجماعات مسلحة أو مافيات دولية. هذا النوع يُعد الأخطر من حيث التأثير، ويصعب اختراقه أمنيًا.[3]

رابعا: من حيث طبيعة المادة المخدرة

– الاتجار بالمواد الطبيعية

[1] European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction (EMCDDA), Drugs and the darknet, 2021.

[2] د. سامي الجندي، علم الإجرام –دراسة في العوامل المؤدية إلى الجريمة، دار الفكر العربي، 2010.

[3] د. نبيل صقر، الجرائم المخدرة –دراسة قانونية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015، ص 155.

كالحشيش، القنب، الأفيون، الكوكا... وهي غالبًا تُزرع في بلدان معينة وتُهرب نحو مناطق الاستهلاك. ويكون الاتجار بها أكثر شيوعًا بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج.[1]

– الاتجار بالمواد الاصطناعية والمؤثرات العقلية

المبحث الثاني: واقع جريمة الاتجار بالمخدرات.

المطلب الأول: احصائيات حول جريمة الاتجار بالمخدرات.

تُعد جريمة الاتجار بالمخدرات من أخطر الجرائم التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات، لما لها من آثار مدمّرة على الأفراد، الاقتصاد، والصحة العامة. ولفهم مدى تفاقم هذه الظاهرة، من المهم التطرق إلى بعض الإحصائيات الرسمية والدولية.

1– الإحصائيات العالمية:

* وفقًا لتقرير **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)** لسنة 2024، فإن:

* ما يقارب **296مليون شخص** حول العالم استخدموا المخدرات مرة واحدة على الأقل في السنة، بزيادة قدرها 23% خلال العقد الأخير.

* قدَّر حجم **سوق الاتجار بالمخدرات عالميًا بأكثر من 500 مليار دولار سنويًا.**

* أكثر المواد تهريبًا :**القنب، الكوكايين، الميثامفيتامين، والهيروين.**

2– الإحصائيات في الدول العربية:

- تعرف بعض الدول العربية ارتفاعًا ملحوظًا في قضايا الاتجار بالمخدرات نتيجة العوامل الجغرافية والأمنية.

[1] مثل "الإكستازي"، "الميثامفيتامين"، و"الفنتانيل"، وهي تُصنع مخبريًا وتُعتبر أشد خطرًا بسبب قوة تأثيرها وسهولة تهريبها بكميات صغيرة جدًا.

–2023.2021WHO & INCB Reports on Synthetic Drugs,

* مثلًا، حسب تقارير أمنية حديثة:

* في **الجزائر**، تم تسجيل **أكثر من 25,000 قضية مخدرات** سنة 2023، منها نسبة كبيرة تتعلق بالاتجار والحيازة بغرض الترويج.

* أغلب الكميات المحجوزة تتعلق بـ **القنب الهندي**، إضافة إلى مؤشرات مقلقة حول ظهور أنواع جديدة من المخدرات الصناعية.

إحصائيات عام 2023

- سجّلت مصالح **الشرطة القضائية** ما مجموعه **129,471قضية** تتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، بتورّط **146,309شخصًا**
- الكميات المضبوطة شملت:
  - **أكثر من 7 طن** من القنب الهندي
  - **169كغ** من الكوكايين
  - **3كغ** من الهيروين
  - **13,566,993قرصًا مهلوسًا**
- **أنجزت الشرطة 376,417قضية جنائية عامة، تمت معالجتها 291,249منها، بمشاركة 363,856مشتبهًا**

جهود الجيش الوطني الشعبي 2023

- تم توقيف **2,723تاجر مخدرات؛**
- إحباط إدخال **573قنطارًا من الكيف المعالج؛**
- حجز **86,345كغ** كوكايين و **11,625,283قرصًا مهلوسًا**

المطلب الثاني: الفرق بين التعاطي والاتجار بالمخدرات.

أولا: تعاطي المخدرات

– تعريف اصطلاحي وقانوني:

تعاطي المخدرات هو قيام الشخص باستهلاك مادة مخدرة أو مؤثر عقلي، بطريقة غير مشروعة، دون ترخيص طبي أو قانوني، بهدف التأثير على حالته النفسية أو الجسدية.[1]

و يُعرّف تعاطي المخدرات بأنه الاستخدام غير المشروع لمواد كيميائية أو طبيعية تؤثر على الجهاز العصبي المركزي للفرد، وتؤدي إلى تغييرات في الوعي والسلوك والإدراك. يتّسم التعاطي عادة بتكرار استعمال هذه المواد رغم علم الشخص بأضرارها الصحية والنفسية والاجتماعية. وغالبًا ما يكون الهدف من التعاطي هو الوصول إلى الشعور بالمتعة المؤقتة أو الهروب من الواقع أو التخفيف من القلق والتوتر، ما يجعل الشخص يدخل في دائرة الإدمان إذا لم يُعالج في الوقت المناسب. المتعاطي يُنظر إليه من منظور علم النفس والاجتماع كشخص مريض يحتاج إلى علاج وإعادة إدماج اجتماعي، خاصة إذا لم يكن مرتبطًا بجريمة أخرى.

ثانيا: الاتجار بالمخدرات

– تعريف قانوني:

الاتجار في المخدرات هو: "القيام بأي نشاط من أنشطة تداول المخدرات كالإنتاج أو التصنيع أو الحيازة بقصد الترويج أو التوزيع أو البيع، سواء داخل الدولة أو عبر حدودها، خلافًا لأحكام القانون". [2]

و يُقصد به كل العمليات المرتبطة بزراعة أو إنتاج أو نقل أو تخزين أو توزيع أو بيع المواد المخدرة بصورة غير قانونية، بهدف تحقيق أرباح مادية. ويُعدّ الاتجار نشاطًا إجراميًا منظمًا يرتبط غالبًا بعصابات وشبكات داخلية أو دولية، ما يجعل له آثارًا خطيرة على الأمن القومي والصحة العامة، كما يسهم في تفشي الجريمة والعنف، خاصة في أوساط الشباب. ويُعتبر المتّجر بالمخدرات فاعلًا جنائيًا مباشرًا، تخضع أفعاله لعقوبات صارمة في مختلف التشريعات، منها القانون الجزائري الذي يميّز بين التاجر والمتعاطي من حيث درجة الخطورة والعقوبة

الفرق بين التعاطي والاتجار

1 قانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية ومكافحتها (الجزائر –القانون 04-18) .

2 المادة 11 من القانون الجزائري 04-18 المتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية

يُعدّ التمييز بين جريمة التعاطي وجريمة الاتجار في المواد المخدرة من المسائل الجوهرية في القانون الجنائي، نظرًا لما يترتب على ذلك من اختلاف في التكييف القانوني، وشدة العقوبة، وطبيعة الجريمة. فالتعاطي هو فعل يتجسد في استهلاك الشخص للمادة المخدرة بنفسه، دون نية الترويج أو التوزيع، وغالبًا ما تكون الكمية المضبوطة ضئيلة تكفي للاستخدام الشخصي، ويكون القصد الجنائي فيه هو مجرد القصد العام أي الرغبة في الاستعمال الذاتي. وعلى الرغم من أن هذا الفعل غير مشروع، إلا أن المشرع في كثير من التشريعات يعتبر المتعاطي في بعض الحالات شخصًا مريضًا يحتاج إلى العلاج وإعادة التأهيل، لا مجرمًا خطيرًا، ولذلك فقد تُستبدل العقوبة بعلاج طبي إلزامي في بعض القوانين.[1]

أما الاتجار، فهو نشاط إجرامي ذو طبيعة مختلفة تمامًا، حيث يتمثل في قيام الجاني بترويج أو بيع أو توزيع المواد المخدرة، أو حتى إنتاجها وتصنيعها أو نقلها، سواء داخل الدولة أو عبر حدودها، بقصد تحقيق الربح أو دعم شبكات الجريمة المنظمة. وفي هذه الحالة يكون القصد الجنائي مزدوجًا، إذ يتطلب القانون قصدًا خاصًا يتمثل في نية الاتجار والكسب غير المشروع. وغالبًا ما يتم ضبط كميات كبيرة من المواد المخدرة مع أدوات تُستخدم في التوزيع كالأكياس والميزان، ما يعزز من قرينة الاتجار. وتُعد جريمة الاتجار من الجرائم الجنائية، ويُنظر إليها باعتبارها جريمة موجهة ضد أمن المجتمع وسلامته، ولهذا غالبًا ما تكون عقوبتها صارمة تصل إلى السجن المؤبد أو الإعدام في بعض الدول، خاصة إذا اقترنت بظروف مشددة كالاتجار الدولي أو استغلال القُصّر

إن الفرق بين الجريمتين لا يقتصر فقط على الكمية المضبوطة أو طريقة الاستعمال، بل يتعداه إلى نية الفاعل، وخطورة فعله، وأثره على المجتمع، مما يجعل المشرع يتعامل مع كل جريمة بسياسة عقابية مختلفة تراعي التدرج في الخطورة الإجرامية.[2]

المطلب الثالث: امتدادات جريمة الاتجار بالمخدرات.

إن جريمة الاتجار بالمخدرات لا تُعد مجرد فعل جنائي منعزل، بل هي ظاهرة إجرامية ذات أبعاد وامتدادات تمس قطاعات متعددة: أمنية، اجتماعية، اقتصادية، بل وحتى سياسية. فهي من الجرائم المنظمة العابرة

[1] بن يحيى، سامية. (2019). ظاهرة الإدمان في المجتمع الجزائري: الأسباب والعلاج. دار الخلدونية، الجزائر.

[2] زروقي، عبد الرزاق. (2020). الاتجار غير المشروع بالمخدرات في القانون الجزائري: دراسة تحليلية. دار الهداية، الجزائر

للحدود التي تشكّل تهديدًا مباشرًا للدولة والمجتمع، وتستوجب فهمًا عميقًا للامتدادات التي تتسبب بها على المستويين المحلي والدولي.

أولا: الامتدادات الأمنية لجريمة الاتجار بالمخدرات

– تهديد الأمن الوطني حيث تُستخدم تجارة المخدرات كمصدر تمويل للجماعات الإجرامية والإرهابية.

تقارير وزارة الدفاع الوطني (2024) تشير إلى أن 70% من الكميات المحجوزة من المخدرات تعبر عبر حدود الغرب الجزائري من المغرب، مما يجعل المناطق الحدودية بؤرًا حساسة أمنيًا.[1]

– ارتباط الجريمة المنظمة والإرهاب بالمخدرات حيث تستغل شبكات الاتجار بالمخدرات في تغطية أنشطة أخرى مثل تهريب الأسلحة وتمويل المجموعات المسلحة.

تقارير أممية تؤكد العلاقة بين الكارتلات الإجرامية والتنظيمات المتطرفة.[2]

ثانيا: الامتدادات الاقتصادية

– استنزاف الموارد الاقتصادية للدولة وارتفاع الإنفاق الحكومي على الأجهزة الأمنية، مراكز العلاج، والسجون.

إضافة إلى أن تهريب المخدرات يؤدي إلى فقدان موارد مالية ضخمة عبر التهريب غير المشروع.

– الإضرار بالاستثمار والتنمية. البيئة الغير آمنة تؤثر سلبًا على جاذبية الاستثمارات الأجنبية.

كذلك انتشار الفساد كنتيجة مرافقة لشبكات التهريب الكبرى.[3]

ثالثا: الامتدادات الاجتماعية والصحية

– تفكك الروابط الأسرية وتفشي العنف

حيث أن إدمان الشباب يقود إلى تفكك الأسر، وارتفاع نسب الطلاق والجريمة العائلية.

---

[1] وزارة الدفاع الوطني، التقرير السنوي 2024.

[2] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التقرير العالمي عن المخدرات 2024.

[3] تقرير البنك الدولي حول أثر الجريمة المنظمة على الاقتصادات النامية 2023

تقارير تؤكد تورط الآلاف من الشباب سنويًا في قضايا المخدرات.[1]

– أضرار صحية وبائية

انتشار الأمراض النفسية والعصبية بين المدمنين.

ارتفاع في عدد الوفيات الناتجة عن الجرعات الزائدة، خصوصًا بفعل المواد الأفيونية الاصطناعية.

*يتضح أن جريمة الاتجار بالمخدرات ليست مجرد تحدٍّ أمني أو قانوني، بل هي ظاهرة معقدة ذات امتدادات متشابكة تمس الأمن الوطني، الاقتصاد الوطني، والبنية الاجتماعية. ويشكل فهم هذه الامتدادات أساسًا ضروريًا لبناء سياسات فعالة لمكافحتها والحد من آثارها.

المبحث الثالث: البعد القانوني لجريمة الاتجار بالمخدرات

المطلب الأول: أركان جريمة الاتجار بالمخدرات

أولا: الركن القانوني

تعريف الركن القانوني:

الركن القانوني هو الإطار التشريعي الذي يُجرّم الفعل، أي وجود نص قانوني يُحرّم صراحة الاتجار بالمخدرات ويقرر له جزاءً جنائيًا. ويُستمد هذا الركن من مبدأ الشرعية الجنائية:

"لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، وهو ما أقره الدستور في المادة 58[2].

النصوص القانونية المجرّمة للاتجار بالمخدرات:

نصت المادة 12 من القانون 04-18 على ما يلي:

"يعاقب بالسجن من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من خمسمائة ألف (500.000 دج) إلى مليون (1.000.000 دج) كل من يقوم بزرع النباتات المخدرة أو استيرادها أو تصديرها أو نقلها

[1] تقرير الأمم المتحدة السنوي حول المخدرات 2024، UNODC.

[2] القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

أو توزيعها أو عرضها للبيع أو بيعها أو حيازتها أو اقتنائها أو تسليمها أو شرائها، ما لم يكن ذلك لأغراض طبية أو علمية وبعد الحصول على التراخيص المنصوص عليها قانونًا".[1]

يتضح من هذه المادة أن المشرع جرم صراحة كل الأفعال التي تدخل ضمن نطاق الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك الحيازة والتوزيع والنقل وغيرها، مما يُكوّن الركن القانوني للجريمة.

ثانيا: الركن المادي

الركن المادي يتمثل في السلوك الإجرامي الملموس الذي يصدر عن الجاني، ويشمل عدة عناصر:

1. النشاط الإجرامي[2]

ويتخذ عدة صور وفقًا لما جاء في القانون 04-18، منها:

- الزرع غير المشروع للنباتات المخدرة.
- الصناعة أو الإنتاج أو التوزيع أو البيع أو النقل أو التخزين.
- الاستيراد أو التصدير أو الحيازة أو الشراء دون مبرر قانوني.

يكفي أن يتوافر أحد هذه الأفعال حتى يتحقق النشاط المادي للجريمة، حتى وإن لم يتحقق الأثر النهائي (مثل إتمام البيع).

2. المحل (المخدرات)

المحل في هذه الجريمة هو المادة المخدرة أو المؤثر العقلي، التي يجب أن تكون ضمن الجداول الرسمية للمخدرات المنصوص عليها في التشريعات الجزائرية، وفقًا لما تحدده اللجنة الوطنية للمخدرات والمؤثرات العقلية.

3. العلاقة السببية

لا تشترط الجريمة بالضرورة وجود نتيجة مادية كالإضرار بالغير، بل يكفي تحقق الفعل المادي المجرّم

[1] قانون العقوبات الجزائري، لا سيما المواد المتعلقة بالظروف المشددة للعقوبات.

[2] بلعيفة محمد، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

بنص قانوني، لقيام الجريمة. لكن إذا ترتب على الفعل نتيجة ضارة (كوفاة شخص بسبب الاتجار)، فتُعد ظرفًا مشددًا.

ثالثا: الركن المعنوي

الركن المعنوي يتمثل في القصد الجنائي، أي نية الجاني في ارتكاب الفعل الإجرامي.

1. القصد العام

يتجلى في علم الجاني بأنه يتعامل مع مادة مخدرة محظورة، وإرادته الحرة في ارتكاب الفعل المادي (البيع، النقل، إلخ)، ويكفي هذا القصد لقيام الجريمة.

2. القصد الخاص (إن وُجد)

في بعض الحالات، قد يتطلب القانون قصداً خاصاً، كنية الاتجار بغرض الترويج أو الكسب المالي، وهو ما يكون ظرفًا مشددًا في العقوبة. [1]

3. انتفاء حسن النية

لا يُعفى الجاني من المسؤولية الجنائية بالادعاء بالجهل بطبيعة المادة، طالما ثبت علمه بحيازتها أو تصرفه فيها بشكل غير قانوني. [2]

المطلب الثاني: العقوبات المقررة لجريمة الاتجار بالمخدرات في الجزائر.

شدد المشرّع الجزائري في العقوبات المقررة لمختلف صور الاتجار بالمخدرات. وقد تم تنظيم هذه العقوبات بشكل أساسي في القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية ومكافحتها، إضافة إلى بعض الإحالات على قانون العقوبات.

1. العقوبات الأصلية لجريمة الاتجار بالمخدرات

أولًا: العقوبات المقررة في القانون رقم 04-18

[1] بن يعيش عبد القادر، شرح قانون العقوبات – القسم الخاص، دار هومة، الجزائر، 2020 .

[2] عبد الله أوهايبية، القانون الجنائي الخاص – الجرائم الماسة بالأشخاص والممتلكات والمصلحة العامة، دار الهدى، الجزائر.

تنص المادة 12 من القانون 04-18 على أن:

"يعاقب بالسجن من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامة مالية من خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج) كل من يقوم، بوجه غير مشروع، بزرع أو إنتاج أو تصنيع أو بيع أو عرض للبيع أو تخزين أو تسليم أو شراء أو نقل أو استيراد أو تصدير مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية"...

الحد الأدنى للعقوبة 10 سنوات سجن

الحد الأقصى للعقوبة 20 سنة سجن

الغرامة المالية :بين 500.000 دج و1.000.000 دج

ملاحظة :هذه العقوبة تطبّق ما لم تتوافر ظروف مشددة.

ثانيًا: عقوبة الاتجار الدولي والمهرب عبر الحدود

تنص المادة 17 من القانون 04-18 على أن:

"يعاقب بالسجن المؤبد كل من استورد أو صدر مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بوجه غير مشروع، في إطار جماعة إجرامية منظمة".

وهنا تكون العقوبة مشددة جدًا (السجن المؤبد) نظرًا للطابع الدولي والمنظم للجريمة.

2. الظروف المشددة للعقوبة

يشدد المشرّع العقوبة في حالات معينة، منها:

أولًا: إذا ارتُكبت الجريمة ضمن جماعة إجرامية منظمة

نصت المادة 17 على تشديد العقوبة إلى السجن المؤبد إذا تم الاتجار ضمن شبكة إجرامية منظمة.

ثانيًا: إذا كانت الجريمة موجهة للقُصّر أو ارتكبت في محيط مدرسي

وفقًا للمادة 18 من نفس القانون:

"تُضاعف العقوبات إذا ارتُكبت الأفعال داخل أو في محيط مؤسسة تربوية أو تعليمية أو إذا كانت تستهدف قُصّرًا".

في هذه الحالة، تُضاعف العقوبة سواء من حيث السجن أو الغرامة.

ثالثا: حالة العود

نصت المادة 19 على أنه إذا أعيد ارتكاب نفس الجريمة خلال مدة خمس سنوات من تنفيذ العقوبة الأولى، فإن العقوبة تكون:

- السجن المؤبد وجوبيًا.
- غرامة لا تقل عن مليون دينار.

3. العقوبات التكميلية والإضافية

إلى جانب العقوبات الأصلية، يمكن للمحكمة أن تحكم بعقوبات تكميلية، مثل:

1. المصادرة:

- مصادرة الوسائل المستعملة في الجريمة (المركبات، الأموال، الهواتف...).

2. الحرمان من الحقوق المدنية:

- مثل الحرمان من ممارسة النشاط التجاري أو الترشح للانتخابات.

3. الإغلاق المؤقت أو الدائم للمحل الذي ارتُكبت فيه الجريمة (إن وُجد).

المطلب الثالث: آليات الوقاية والمكافحة لجريمة الاتجار بالمخدرات

نظراً للآثار الكارثية التي تنتج عن انتشار المخدرات، سواء على الصعيد الصحي أو الاجتماعي أو الأمني، أولى المشرع أهمية كبيرة لآليات الوقاية والمكافحة من جريمة الاتجار بالمخدرات، وذلك من خلال منظومة متكاملة تشمل جوانب قانونية، مؤسساتية، أمنية، واجتماعية.

آليات الوقاية من الاتجار بالمخدرات

تهدف آليات الوقاية إلى الحد من انتشار المخدرات قبل وقوع الجريمة، أي العمل على معالجة الأسباب والبيئات التي تساعد على انتشارها.

أولاً: الآليات القانونية والمؤسساتية

1. القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات:

- يتضمن هذا القانون في بابه الأول والثاني مجموعة من التدابير الوقائية الموجهة للأفراد، العائلات، المؤسسات التربوية، والمجتمع المدني.

- ينص على إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة للوقاية من المخدرات.

2. اللجنة الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية:

- هيئة استشارية تعمل على تنسيق الجهود الوطنية في مجال الوقاية.

- تتكفل بوضع الخطط الوطنية للتحسيس والتوعية.

3. إلزام المؤسسات التربوية والصحية بمخططات وقائية:

- المادة 3 من القانون 04-18 توجب على المؤسسات التربوية والصحية إعداد برامج للوقاية والتحسيس.

ثانياً: آليات التوعية والتحسيس

1. البرامج التربوية في المدارس والثانويات:

- إدماج محاور الوقاية من المخدرات ضمن البرامج التعليمية.

2. الحملات الإعلامية الوطنية:

- استخدام التلفزيون، الإذاعة، وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي بمخاطر المخدرات.

3. دور المجتمع المدني:

- الجمعيات المتخصصة في محاربة المخدرات تقوم بتنظيم لقاءات، دورات، محاضرات بالتنسيق مع وزارات الشؤون الدينية، الشباب، والصحة.

آليات المكافحة من جريمة الاتجار بالمخدرات

آليات المكافحة تهدف إلى **ردع الجريمة** عبر الكشف عنها، توقيف الجناة، ومتابعتهم قضائيًا، وتتجلى في الآتي:

أولاً: الآليات الأمنية

1. مصلحة مكافحة المخدرات التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني (المصلحة المركزية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات SCLTIS)

- تتولى جمع المعلومات، التحقيقات، والتنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى.

- مزودة بتقنيات متطورة للمراقبة والرصد.

2. الدرك الوطني والجمارك:

- مكافحة التهريب عبر الحدود البرية والبحرية.

- إقامة نقاط تفتيش دورية على مستوى الطرق والمعابر.

3. التعاون الدولي:

- الجزائر عضو في الاتفاقيات الدولية كـ:

  - اتفاقية فيينا لعام 1988.

  - الاتفاقيات الثنائية مع دول الساحل والاتحاد الأوروبي.

ثانياً: الآليات القضائية والقانونية

1. تجريم شامل للأفعال المتعلقة بالاتجار:

- كما في المادة 12 من القانون 04-18، التي وسعت صور الاتجار لتشمل الزرع، التصنيع، النقل، البيع، إلخ.

2. العقوبات المشددة:

– تصل العقوبات إلى السجن المؤبد أو الإعدام في حالات معينة (مثلاً عند تشكيل عصابة منظمة أو في حال وفاة الضحية).

3. آليات التعاون القضائي الدولي:

– تسليم المجرمين.

– المساعدة القانونية المتبادلة.

– تبادل المعلومات.

4. إنشاء محاكم متخصصة في بعض الولايات:

– بعض القضايا الخطيرة المتعلقة بالمخدرات تُحال إلى أقطاب جنائية متخصصة.

القطب الجزائي المتخصص لدى محكمة سيدي امحمد (الجزائر العاصمة)

- يُعد من أبرز الأقطاب المتخصصة في الجزائر.
- يختص بالنظر في قضايا الجريمة المنظمة، بما في ذلك:
  - الاتجار غير المشروع بالمخدرات.
  - تبييض الأموال.
  - الجرائم العابرة للحدود.
- يُحال إليه عدد كبير من القضايا المعقدة التي تتطلب تحقيقًا موسعًا وتنسيقًا بين عدة مصالح أمنية .

و كذلك:

- القطب المتخصص بقسنطينة.
- القطب المتخصص بوهران.
- القطب المتخصص بورقلة.

تُظهر المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في الوقاية والمكافحة من جريمة الاتجار بالمخدرات وجود مقاربة متعددة الأبعاد تشمل الجوانب القانونية، الأمنية، التربوية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن فعالية هذه الآليات مرتبطة بمدى التنسيق بين الجهات المختلفة، وتحديث السياسات في ضوء تطور أساليب الجريمة المنظمة.

خلاصة الفصل

تتعدد أنواع الاتجار بالمخدرات حسب النطاق الجغرافي، الوسيلة، طبيعة الفاعلين، ونوع المخدر المتداول، ما يعكس التطور المستمر والخطير في أساليب الجريمة. وتكمن أهمية هذا التصنيف في تمكين أجهزة العدالة من تكييف الجريمة بدقة، وتوجيه جهود المكافحة حسب طبيعة كل نوع، سواء عبر الوقاية الاجتماعية، أو الردع الأمني والقانوني، أو التعاون الدولي لمكافحة الشبكات العابرة للحدود.

الفصل الثالث: عصابات الأحياء:

المبحث الأول: ماهية عصابات الأحياء

تُعدّ عصابات الأحياء من الظواهر الاجتماعية الإجرامية المركبة التي تفرض نفسها على المشهد الحضري في عدد من الدول، لا سيما تلك التي تعرف هشاشة عمرانية، اقتصادية، واجتماعية. وهي تنظيمات تظهر في الأحياء الشعبية وتقوم على الولاء والهيمنة، وتكون عادة متورطة في مختلف أشكال العنف والانحراف والجريمة[1].

وتتطلب دراسة عصابات الأحياء تحليلًا معمقًا لعدة أبعاد تشمل: تحديد ماهيتها، نشأتها، وهيكلها التنظيمي الداخلي، وهو ما سنعالجه في المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف عصابات الأحياء

تُعرّف عصابات الأحياء بأنها:

»مجموعات منظمة أو شبه منظمة تتكوّن غالبًا من فئة الشباب والمراهقين، تنشط داخل حدود حيّ معيّن، وتقوم بأنشطة غير قانونية تتراوح بين الاتجار بالمخدرات، السرقة، الاعتداء، والترويع، وتستند إلى منطق السيطرة على المجال.«

يُشير هذا التعريف إلى أن هذه العصابات لا تعمل على مستوى وطني أو دولي، بل تحصر أنشطتها داخل **حدود جغرافية ضيقة** (الحي أو الحومة)، كما تقوم ببناء **علاقات انتماء محلية** تُغذي العنف تجاه "الآخر"، أي الغرباء عن الحيّ.

وقد عرّفها الباحث الأمريكي "مالكولم كلاين" بأنها:

»تجمع من الأفراد تكون لهم هوية جماعية واضحة، ينشطون معًا في أفعال مخالفة للقانون، ويُعرفون بأنفسهم ويُعرفهم الآخرون على أنهم عصابة.

وتتمثل أبرز خصائص عصابات الأحياء في الآتي:

- النشوء في أحياء تعاني من الفقر والتهميش.

[1] عبد الحفيظ بلعربي، عصابات الأحياء في المجتمع الحضري: دراسة سوسيولوجية، مجلة دراسات في علم الاجتماع، العدد 11، 2023، ص. 51 .

- التركيبة الشبابية الغالبة.
- ممارسة العنف الجماعي كوسيلة لإثبات الذات أو السيطرة.
- انعدام الأهداف السياسية (عكس الجماعات المسلحة).
- وجود رموز وهوية مشتركة (أسماء، ألوان، شعارات).

في السياق الجزائري، ظهرت هذه العصابات في عدد من الأحياء الشعبية مثل باب الوادي، الحراش، الكاليتوس، براقي، وغيرها، حيث تسجل الشرطة دوريا عمليات اعتقال لأفراد متورطين في قضايا تتعلق بـ"عصابات الأحياء" بموجب قانون خاص صدر سنة 2021.

المطلب الثاني: نشأة عصابات الأحياء

ترتبط نشأة عصابات الأحياء بجملة من العوامل البنيوية والتاريخية، حيث ظهرت لأول مرة في المدن الكبرى التي شهدت تهميشًا عمرانيًا، واختلالًا في العدالة الاجتماعية. فقد بدأت هذه العصابات في التشكل في البلدان الصناعية، ثم انتقلت إلى باقي الدول عبر ما يسمى بتدويل أنماط الانحراف والجريمة.

1- نشأة عصابات الأحياء في العالم الغربي

ظهرت عصابات الأحياء لأول مرة في **الولايات المتحدة الأمريكية** خلال القرن التاسع عشر، خاصة في أحياء مدينة نيويورك وشيكاغو التي شهدت موجات هجرة كبيرة من أوروبا. كانت تلك العصابات مكونة من شباب مهاجرين يعانون من الفقر، العنصرية، والتهميش الحضري، وقد سعت في بداياتها إلى حماية نفسها من العصابات الأخرى، ثم تحولت إلى تنظيمات إجرامية مع مرور الوقت[1].

وقد درس الباحث الأمريكي **فريديريك تراشر (Frederic Thrasher)** هذه الظاهرة في كتابه الكلاسيكي (1927) "The Gang"، حيث حلّل سوسيولوجيًا 1313 عصابة في شيكاغو، وخلص إلى أن العصابة تنشأ في مناطق التحول الحضري التي تشهد ضعفًا في الرقابة الأسرية والضبط الاجتماعي، وتوفر بيئة مهيّأة لتشكل الروابط العنيفة والهوية الجماعية العصابية[2].

---

[1] Thrasher, Frederic. *The Gang: A Study of 1,313 Gangs in Chicago*, University of Chicago Press, 1927, p. 57

[2] Dubet, François. *La galère: Jeunes en survie*, Fayard, Paris, 1987, p. 103

2- انتقال الظاهرة إلى أوروبا

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت ظاهرة عصابات الأحياء بالظهور في أوروبا الغربية، خاصة في الضواحي الحضرية الكبرى حيث سكنت جموع المهاجرين من شمال إفريقيا وجنوب الصحراء. أحياء مثل **الضواحي الباريسية (banlieues parisiennes)** و**ضواحي لندن** شهدت تشكل عصابات شبابية بسبب:

- الإقصاء الاجتماعي والتهميش الاقتصادي،
- البطالة في صفوف الشباب،
- التمييز العرقي وانعدام الأفق المهني،
- تراجع دور المؤسسات التربوية التقليدية.

ومن أبرز هذه العصابات "Les Blousons Noirs" :في فرنسا، و "Mods"و "Skinheads"في بريطانيا.

3- نشأة عصابات الأحياء في الجزائر

بدأت ملامح عصابات الأحياء في الجزائر تتشكل بوضوح ابتداءً من **بداية الألفية الثانية**، بعد سنوات من الأزمة الأمنية المعروفة بالعشرية السوداء. فقد تزامن ذلك مع توسع الأحياء العشوائية في ضواحي المدن الكبرى، مثل الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة وعنابة، وتراجع الوجود الفعلي للمؤسسات الأمنية والاجتماعية في تلك المناطق[1].

أهم أسباب نشوء هذه العصابات في الجزائر:

- **النزوح الريفي** الذي أدى إلى اختلالات عمرانية واكتظاظ غير منظم،
- **البطالة المرتفعة** وسط الشباب، خاصة في الأحياء الشعبية،
- **تفكك الروابط الأسرية وارتفاع معدلات الطلاق،**
- **انتشار المخدرات والأسلحة البيضاء** بين الشباب،

[1] جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، دار الهدى، الجزائر، 2020، ص. 211 .

- **غياب مؤسسات التنشئة والمراقبة**، مثل المدرسة والنوادي الرياضية والجمعيات.

وقد تم رصد ظهور العصابات في مناطق مثل **باب الواد، الكاليتوس، باش جراح، وبراقي**، حيث ظهرت مجموعات من الشباب تفرض السيطرة على الحي، تتقاتل مع عصابات أخرى، وتقوم بأعمال تخريبية وترويج المخدرات وفرض إتاوات[1].

ونتيجة لتفاقم الظاهرة، أصدرت السلطات الجزائرية سنة **2021**القانون رقم 21-04 المتعلق بمكافحة عصابات الأحياء، والذي جرّم تكوين الجماعات التي تستعمل العنف في الأحياء السكنية، وأقرّ عقوبات صارمة تصل إلى **20سنة سجنًا** مع إمكانية مضاعفتها في حال وجود ظروف مشدّدة.

تُظهر نشأة عصابات الأحياء، سواء في الغرب أو في الجزائر، أنها ليست ظاهرة عشوائية بل وليدة عوامل مركبة :**الحرمان الاجتماعي، التهميش الحضري، التفكك الأسري، وتراجع مؤسسات الضبط الاجتماعي** . هذه العوامل تُنتج بيئة مؤهلة لتشكّل الجماعات العنيفة، خصوصًا بين فئة الشباب والمراهقين، ممن يفتقدون للأمن النفسي والانتماء[2].

المطلب الثالث: الهيكلة الداخلية لعصابات الأحياء

رغم طابعها العشوائي واللاعقلاني أحيانًا، إلا أن لعصابات الأحياء هيكلة تنظيمية داخلية تضمن استمراريتها، وتحدد أدوار أعضائها بشكل واضح.

1- الزعيم(Le Chef)

هو القائد الأعلى للعصابة، وغالبًا ما يكون هو المؤسس أو من أقدم الأعضاء. يتميز بالقوة الجسدية، والهيبة، والقدرة على اتخاذ القرار. يتحكم في كل ما يتعلق بالعصابة: توزيع المهام، اختيار وقت الهجوم، إدارة الغنائم، التسليح، التواصل مع الخارج[3].

---

[1] مقالة: "الجزائر تعلن الحرب على عصابات الأحياء"، *اندبندنت عربية*، 15 أكتوبر 2021.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 21-04 المؤرخ في 28 أبريل 2021، المتعلق بمكافحة عصابات الأحياء، العدد 33.

[3] معتوق، جمال .*مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي* .دار الهدى، الجزائر، 2011، ص123.

2- المساعد أو النائب(Bras Droit)

هو اليد اليمنى للزعيم، وغالبًا ما يتولى تنسيق العمليات اليومية، وحل النزاعات، وضمان تنفيذ الأوامر، ويأخذ زمام المبادرة في غياب القائد. [1]

3- الجنود(Soldats)

وهم النواة الفاعلة للعصابة، ينفذون الأوامر مثل سرقة السيارات، ترويج المخدرات، العنف الجماعي، مرافقة الزعيم، إلخ. يتم اختيارهم بناءً على ولائهم وقوتهم البدنية وقدرتهم على الصمت والانضباط.[2]

5- النسق الرمزي: اللغة والشعارات

تستخدم العصابات نظامًا رمزيًا داخليًا يميزها عن غيرها، مثل:

- أسماء مستعارة: "الوحش"، "بطاطا"، "المخيف"...
- رموز بصرية (وشوم، ألوان معيّنة، رسومات على الجدران).
- قسم الولاء أو طقوس الانضمام (مثل القتال أو ارتكاب جريمة)[3].

6- الدعم الخارجي أو "الراعي"

في بعض الحالات، تكون للعصابة علاقات مع جهات خارجية تموّلها أو تحميها، مثل مروج مخدرات كبير، أو جهة نافذة محلية. هذا العنصر يساهم في تعزيز قوتها وامتدادها[4].

---

[1] Klein, Malcolm. *The American Street Gang: Its Nature, Prevalence, and Control*. Oxford University Press, 1995, p. 28

[2] بوفلاقة، سمير .*ثقافة العنف عند شباب الأحياء* .دار الأمة، الجزائر، 2020، ص. 72.

[3] زروقي، عبد الحق. "الشخصية المرجعية داخل الأحياء الشعبية"، *مجلة علم الاجتماع الحضري*، العدد 15، 2020، ص. 64

[4] بن شنوف، نوال. "الدوافع النفسية للانضمام إلى عصابات الأحياء"، *مجلة الدراسات الاجتماعية والنفسية*، العدد 22، 2021، ص. 110

المبحث الثاني: جريمة الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء[1]

المطلب الأول: أنماط ووسائل الاتجار بالمخدرات

تُعدّ عصابات الأحياء من أبرز الفاعلين في تجارة المخدرات على المستوى المحلي، حيث تلعب دورًا حيويًا في نقل وتوزيع وترويج هذه المواد، انطلاقًا من شبكات تهريب كبرى وصولًا إلى المستهلك الفردي. ويتخذ نشاطها في هذا المجال أشكالًا متعددة من حيث التنظيم والوسائل المستعملة، مما يوفّر لها مرونة كبيرة في مواجهة الرقابة الأمنية، ويُكرّس واقعًا مقلقًا داخل الأحياء الحضرية المهمّشة.

أولا: أنماط الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء:

1- النمط العائلي أو "الحموي"

تتكون العصابة في هذا النمط من أفراد عائلة واحدة أو مجموعة من أبناء الحي تجمعهم روابط القرابة أو الصداقة القوية. ويتم توزيع المهام بينهم بشكل غير رسمي، حيث يتولى البعض الشراء بالجملة، والبعض الترويج، وآخرون الحماية والمراقبة. ويُصنف هذا النمط على أنه الأكثر انتشارًا داخل الأحياء الشعبية، ويُصعّب اختراقه أمنيًا نظرًا لقوة الروابط الاجتماعية بين أفراده[1].

2- النمط الاقتصادي أو الربحي

يهدف هذا النمط إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح بغض النظر عن طبيعة العلاقات بين الأفراد. يُدار بأسلوب شبه احترافي، إذ يتم تجنيد عناصر من خارج الحي، واستعمال وسطاء لنقل البضاعة، ومروجين "بالقطعة". هنا تتحول العصابة إلى ما يشبه مؤسسة غير رسمية، يُنظم عملها عبر التسلسل والربح والتخطيط[2].

---

[1] ابن خلدون، محمد .*عصابات الأحياء: مقاربة سوسيولوجية* .دار الأمة، الجزائر، 2018، ص. 143

[2] بلقاسم، نادية .سوسيولوجيا الجريمة في المدن الكبرى، المركز الوطني للبحث، الجزائر، 2018، ص 133.

3- النمط العنيف أو الإقصائي

تتبع بعض عصابات الأحياء أسلوب السيطرة بالعنف، إذ لا تسمح لأي منافس بالاقتراب من "منطقة نفوذها". وتستخدم أساليب التخويف والاعتداء لفرض السيطرة على السوق المحلية للمخدرات، مما يولّد مناخًا من الرعب والخضوع داخل الحي[1].

ثانيا: وسائل الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء

1- نقاط البيع الثابتة

هي أماكن محددة داخل الحي – كمنزل مهجور أو دكان – تتحول إلى مركز بيع دائم للمخدرات، تُحاط بحماية مشددة وتخضع لمراقبة مستمرة من طرف أفراد العصابة[2].

2- الترويج الجوّال (الخدمة المتنقلة)

يتم تسليم الطلبات عبر وسطاء متنقلين باستخدام الدراجات أو السيارات، بعد تنسيق عبر الهاتف. هذا النمط يقلل من خطر المداهمة الأمنية ويوفر "خدمة خاصة" للزبائن[3].

3- تجنيد النساء والقُصّر

تلجأ العصابات إلى استخدام النساء والأطفال نظرًا لقلة الاشتباه بهم، ويتم تكليفهم بنقل أو بيع كميات صغيرة من المخدرات. الأطفال خاصة يُستغلّون لأنهم خارج نطاق العقوبات الشديدة المفروضة على البالغين[4]

---

[1] معتوق، جمال .مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 215-216.

[2] بركان، عادل. "الجرائم المنظمة في الجزائر: دراسة تح ليلية"، مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية، جامعة البليدة، 2020، ص 58.

[3] بوقرة، عبد المجيد. "ظاهرة الإدمان على المخدرات في الجزائر"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 18، 2021، ص 47.

[4] بوشربية، علي .الاقتصاد الخفي والمخدرات في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2019، ص 50.

4- استعمال المراقبين (الحراس)

يُجنَّد بعض الأطفال أو الشبان لمراقبة الشوارع والإبلاغ عن قدوم الشرطة أو الغرباء، باستخدام إشارات أو هواتف. هؤلاء يُعرفون في بعض الأحياء بـ"العساس"[1]

5- استعمال التطبيقات المشفَّرة

بعض العصابات أصبحت تستعمل تطبيقات مشفّرة مثل WhatsApp و Telegramلتنظيم البيع والتوصيل، تفاديًا للرصد الأمني. كما باتت هذه الوسائل تُستعمل حتى في تحديد الأسعار وتحديد أماكن التسليم.

تعتمد عصابات الأحياء في الاتجار بالمخدرات على أنماط اجتماعية وتنظيمية متشابكة، تستغل من خلالها البيئة المحلية، وضعف الرقابة، والفقر، لتحقيق السيطرة والربح. وتختلف أساليبها من حي إلى آخر، لكنها تتقاطع في اعتمادها على السرية، تجنيد الفئات الضعيفة، وتكتيكات التمويه والتهرب.

المطلب الثاني: العوامل المساهمة في استفحال ظاهرة تجارة المخدرات لدى عصابات الأحياء

تُعتبر تجارة المخدرات من أخطر أشكال الجريمة المنظمة التي تنامت بشكل ملفت داخل الأحياء الحضرية، خاصة تلك التي تعاني من الإقصاء الاجتماعي والتهميش الاقتصادي. وقد أسهمت عدة عوامل مركبة في تفاقم هذه الظاهرة، مما جعل عصابات الأحياء تجد فيها مجالًا للربح والنفوذ. في هذا المطلب، سنتعرض إلى أبرز العوامل المساعدة على استفحال تجارة المخدرات في الأوساط الحضرية الشعبية، مع تحليل دور كل منها.

[1] المرجع نفسه، ص 93.

العوامل المساهمة في استفحال الظاهرة:

1- العامل الاقتصادي

يُعتبر الفقر والبطالة أحد المحركات الأساسية لالتحاق الشباب بعصابات الأحياء والانخراط في تجارة المخدرات. في ظل غياب فرص العمل والدخل، تصبح هذه التجارة "مورد رزق" بديل، خاصة في المناطق التي لا توفر بيئة اقتصادية قانونية مستدامة.[1]

تشير الدراسات إلى أن أغلب أفراد العصابات ينتمون إلى أحياء تعاني من هشاشة اقتصادية واضحة، ما يجعل تجارة المخدرات خيارًا سهلاً ومتاحًا.

2- التهميش الحضري والاجتماعي

العديد من أحياء المدن الكبرى تعاني من العزلة الاجتماعية، ونقص المرافق والخدمات العامة، مما يخلق بيئة خصبة للجريمة. فضعف التغطية الأمنية، وغياب الأنشطة الثقافية أو الرياضية، يسهم في تعزيز "ثقافة الانحراف" داخل الحي.[2]

يشعر شباب هذه الأحياء بالتهميش والتمييز، ما يؤدي إلى انعدام الثقة في المؤسسات الرسمية، وبالتالي الانجذاب نحو شبكات الجريمة[3].

3- ضعف الرقابة الأمنية

في بعض الأحياء، تعاني الشرطة من ضعف الإمكانيات أو قلة الحضور الميداني، ما يسمح لعصابات المخدرات بالتحرك بحرية شبه تامة. كما أن بعض العصابات تطور تقنيات لمراقبة الشرطة وخلق "نقاط إنذار مبكر"، مما يصعّب التدخل الأمني الفوري.[4]

---

[1] بوشربية، علي .الاقتصاد الخفي والمخدرات في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2019، ص 39.

[2] معتوق، جمال .مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 212.

[3] بلقاسم، نادية .سوسيولوجيا الجريمة في المدن الكبرى، المركز الوطني للبحث، الجزائر، 2018، ص 127.

[4] خالدي، سامي. "الأحياء الهامشية كمجال منتج للجريمة"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة باتنة، 2020، ص 62.

هذه الفجوة الأمنية تمثل عاملًا رئيسيًا في توسع تجارة المخدرات محليًا، خاصة في "الأحياء السوداء" أو "المناطق الحمراء[1].

4- تفكك الأسرة وفشل التنشئة الاجتماعية

تُظهر الدراسات السوسيولوجية أن الكثير من أعضاء العصابات يعانون من مشاكل أسرية مثل غياب الأب، الطلاق، أو التفكك الأسري، ما يترك الشباب بدون رقابة أو توجيه. هذا الواقع يجعلهم عرضة للاستقطاب من طرف شبكات الجريمة منذ سن مبكرة.[2]

في غياب الإشباع العاطفي والاجتماعي داخل الأسرة، يبحث المراهق عن بدائل داخل "مجموعة الأقران" أو العصابة[3].

5- الربح السريع وسهولة الترويج

تجارة المخدرات تُغري الشباب بالربح السريع مقابل مجهود محدود، في ظل ظروف اقتصادية صعبة. فبدون مؤهلات علمية أو مهنية، يصبح بيع المخدرات أحد أسرع الطرق لكسب المال، مما يخلق ديناميكية "التحفيز الذاتي" للانخراط في هذه التجارة.

في بعض الحالات، يتجاوز دخل مروّج بسيط للدعامة اليومية ما يمكن أن يحققه موظف رسمي شهريًا[4].

6- غياب الردع القانوني الكافي

يشتكي الكثير من رجال الأمن من "تراخي العدالة" في التعامل مع قضايا ترويج المخدرات، حيث يُطلق سراح الجناة بعد أيام قليلة، خاصة في حال ضبطهم بكميات صغيرة. هذا يضعف أثر الردع العقابي ويدفع بالعديد إلى تكرار الجريمة.[5]

غياب العقوبة الرادعة يُفسَّر من طرف الشباب كـ"ضوء أخضر" للاستمرار في التجارة.

---

[1] بركان، عادل. "الجرائم المنظمة في الجزائر: دراسة تحليلية"، *مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية*، جامعة البليدة، 2020، ص 60.

[2] بوقرة، عبد المجيد. "ظاهرة الإدمان على المخدرات في الجزائر"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 18، 2021، ص 50.

[3] العابد، محمد .*علم الإجرام والانحراف*، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2016، ص 103.

[4] UNODC. *World Drug Report 2*89 ص ،. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

[5] مقابلات ميدانية مع ضباط شرطة – منشورة في: خالدي، "الأحياء الهامشية..."، مرجع سابق، ص 64.

إنّ استفحال ظاهرة تجارة المخدرات لدى عصابات الأحياء ناتج عن تضافر عوامل اقتصادية، اجتماعية، أمنية، وقانونية. ولا يمكن فهم هذه الظاهرة في بعدها الكامل دون تبني مقاربة شاملة تدمج بين الوقاية الاجتماعية، الردع القانوني، والتدخل التنموي في الأحياء الهشة.

المطلب الثالث: الآثار الناتجة من نشاط الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء على التماسك المجتمعي

يُعدّ التماسك المجتمعي عنصرًا حيويًا في استقرار المجتمعات الحضرية، ويتجلى في التضامن، الثقة، والتعاون بين الأفراد داخل الحي أو المدينة. غير أن انتشار عصابات الأحياء التي تنشط في الاتجار بالمخدرات يُمثل تهديدًا مباشرًا لهذا التماسك، حيث يُنتج بيئة قائمة على الخوف، العنف، والشك. ويؤدي هذا إلى تفكك البنية الاجتماعية التقليدية وغياب الأمن الرمزي والاجتماعي، مما يترك آثارًا عميقة على جودة الحياة في تلك الأحياء.

1- أثر تجارة المخدرات على الثقة المجتمعية

- تآكل الثقة بين السكان

يؤدي نشاط عصابات المخدرات إلى حالة من الشك وانعدام الثقة بين سكان الحي، إذ يصبح من الصعب التمييز بين "العصابي" و"المواطن العادي". وهذا يُضعف العلاقات اليومية ويكرّس الانعزال الاجتماعي.

فالثقة، باعتبارها أساس العلاقات الاجتماعية، تنهار عندما تسود ثقافة الخوف والريبة داخل الحي .

- الخوف من الانتقام والصمت الجماعي

يمنع الخوف من انتقام العصابات السكان من التبليغ عن الجرائم، ما يؤدي إلى ما يُعرف بـ "ثقافة الصمت"، وهي بيئة اجتماعية تتعايش مع الجريمة بدل مقاومتها.

وقد وثقت دراسات ميدانية امتناع السكان عن التعاون مع الشرطة بسبب التهديدات المباشرة من أفراد العصابات .

2- تفكك الأسرة وتراجع سلطة الوالدين

يؤثر تواجد العصابات في الحي على سلطة الأسرة داخل البيت، حيث يجد الأب أو الأم صعوبة في ضبط سلوك الأبناء، خاصة أمام الإغراءات المالية التي تقدمها هذه العصابات للمراهقين[1].

فتجارة المخدرات تُشجع على الانحراف المبكر وتُضعف رقابة الأسرة وتُفقدها قدرتها على التوجيه .

3- تشويه القيم الاجتماعية و انتقال الرموز

- قلب منظومة القيم

تحوّل تجارة المخدرات المروج أو الزعيم العصابي إلى نموذج للنجاح بسبب الثراء السريع، ما يُؤدي إلى تغيّر في تمثلات الشباب للنجاح والاندماج الاجتماعي.

يُصبح "تاجر المخدرات" مرادفًا للقوة والسيطرة بدل كونه منحرفًا

- اختلال القيم التربوية والمدرسية[2]

ينظر المراهقون إلى المدرسة كمسار فاشل مقارنةً بالمكاسب السريعة التي توفرها العصابات، مما يُؤدي إلى التسرب المدرسي وزيادة الإهمال الدراسي.

وهذا يؤدي بدوره إلى تعطيل آليات الحراك الاجتماعي المشروع

4- انقسام المجتمع المحلي[3]

تُقسّم العصابات الأحياء إلى "مناطق نفوذ"، ما يولّد صراعات بين الشباب المنتمين لأحياء مختلفة، ويُؤدي إلى انقسام السكان وفق الولاءات والخوف.

ويؤدي هذا إلى خلق "مجتمعات داخل المجتمع"، ما يُفكك الروابط الأفقية بين أفراد الحي

4- هشاشة النسيج المدني والمبادرات الجماعية[4]

---

[1] معتوق، جمال .*مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي*، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 230.

[2] بركان، عادل. "الجرائم المنظمة في الجزائر: دراسة تحليلية"، *مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية*، جامعة البليدة، 2020، ص 72.

[3] العابد، محمد .*علم الإجرام والانحراف*، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2016، ص 118.

[4] بوشربية، علي .*الاقتصاد الخفي والمخدرات في الجزائر*، دار الخلدونية، الجزائر، 2019، ص 81.

ينتج عن سيطرة العصابات على الحي تراجع كبير في المبادرات المدنية (الجمعيات، الأنشطة الثقافية، العمل التطوعي)، بسبب الخوف أو التهديد أو ضعف الأمل.

فالعصابة تُهيمن على الحي بطرق غير رسمية تمنع أي تنظيم مدني مستقل[1]

يُظهر تحليل آثار تجارة المخدرات لدى عصابات الأحياء على التماسك المجتمعي أن هذه الظاهرة ليست مجرد انحراف فردي أو مالي، بل تهدد الكيان الاجتماعي ككل. [2]

فهي تُضعف الأسرة، تُقسّم الحي، تُشوه القيم، وتُحول الخوف إلى لغة سائدة. لذلك فإن أي معالجة لهذه الظاهرة يجب أن تتجاوز المقاربة الأمنية لتشمل تدخلات اجتماعية وتربوية وثقافية عميقة[3].

[1] خالدي، سامي. "الأحياء الهامشية كمجال منتج للجريمة"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة باتنة، 2020، ص 73.

[2] بوقرة، عبد المجيد. "ظاهرة الإدمان على المخدرات في الجزائر"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 18، 2021، ص 70.

[3] UNODC. *World Drug Report 2023*117 ص ،مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.،

المبحث الثالث: تأثير المخدرات على تماسك عصابات الأحياء

المطلب الأول: المخدرات كمصدر رئيسي لتمويل عصابات الأحياء

تُعد تجارة المخدرات المورد المالي الأول لعصابات الأحياء، حيث توفر لها السيولة اللازمة لضمان بقائها، توسعها، وحمايتها. فإلى جانب كونها جريمة، تمثل هذه التجارة نظامًا اقتصاديًا موازٍ يُمكّن هذه العصابات من التحكم في الحياة اليومية داخل الأحياء الهشة، وتوسيع شبكات نفوذها. ويُعَدُّ التمويل الناتج عن بيع المخدرات حجر الزاوية في بُنية هذه العصابات.

1- عائدات المخدرات في بنية التمويل العصابي

- المخدرات كـ"اقتصاد ظل" يغذي العصابة

تعتمد عصابات الأحياء على عائدات بيع المخدرات لتأمين حاجاتها الأساسية مثل:

- شراء الأسلحة البيضاء أو النارية،
- دفع أجور "المراقبين" و"الوسطاء"،
- رشوة بعض الجهات الفاسدة إن وُجدت،
- تمويل عمليات تهريب أو إنتاج المخدرات محليًا[1].

تُقدَّر بعض أرباح شبكات الأحياء في الجزائر بين عشرات ومئات الملايين من الدينارات شهريًا، خاصة في المدن الكبرى كالعاصمة ووهران وعنابة.

- تجارة المخدرات كمحرك لبقاء العصابة

لا تُعد تجارة المخدرات مجرد نشاط اقتصادي، بل عاملًا أساسيًا في الحفاظ على التماسك الداخلي للعصابة، إذ:

- توفر دخلًا ثابتًا لأعضائها،
- تُعزز الولاء عبر اقتسام العوائد،

[1] المرجع السابق.

- تسمح بتجنيد عناصر جديدة بوعد "تحسين الوضع المادي".

في غياب وظائف رسمية أو أنشطة مدرّة للدخل، تصبح العصابة مصدر دخل "مشروع" داخليًا، ومنافسًا للنظام القانوني.

- **غسيل الأموال من خلال الاقتصاد المحلي**

تُحوّل بعض العصابات عائدات تجارة المخدرات إلى أنشطة شبه قانونية أو "غسيل" عبر:

- تمويل أكشاك أو محلات صغيرة،
- شراء سيارات أو عقارات بأسماء وهمية،
- دعم أنشطة تجارية غير خاضعة للضرائب.

هذا ما يجعل اقتصاد المخدرات يتداخل مع الاقتصاد المحلي بشكل يصعّب التفريق بينهما، ويُكرّس هيمنة العصابة[1].

2- تداعيات اعتماد العصابات على تمويل المخدرات

- **تعزيز السيطرة على الحي**

من خلال المال المتأتي من تجارة المخدرات، تستطيع العصابة:

- شراء ولاء السكان،
- تقديم "خدمات موازية" (حماية، قروض، تشغيل)،
- خلق حالة من "الدولة داخل الدولة"[6].

- **تغذية العنف بين العصابات**

المال الناتج عن تجارة المخدرات يُغري عصابات أخرى بمحاولة السيطرة على السوق، ما يولّد صراعات دموية، و"حروب شوارع"، غالبًا ما تكون ضحاياها من الأبرياء.

[1] معتوق، جمال .*مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي*، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 219.

- **تعميق الفساد المحلي**

بفضل عائداتها، تستطيع بعض العصابات التأثير على:

- موظفين صغار في البلديات،
- أعوان أمن محليين في بعض الحالات،
- متعاملين اقتصاديين في الأحياء.

ما يجعل من مكافحة الظاهرة معقدًا جدًا، خاصة في ظل غياب الشفافية والرقابة[1].

تُعد تجارة المخدرات المصدر المالي الرئيسي لعصابات الأحياء، تُموّل من خلاله عملياتها اليومية وتوسّع نفوذها داخل المجتمع. ويمثل هذا التمويل خطرًا مزدوجًا، اقتصاديًا واجتماعيًا، يتطلب معالجة شاملة لا تقتصر على المعالجة الأمنية، بل تشمل كذلك العدالة الاقتصادية، والتنمية الحضرية، وإدماج الشباب المهمش[2].

المطلب الثاني: تأثير المخدرات على التماسك الداخلي للعصابة

تُعتبر المخدرات من أبرز العوامل المؤثرة في بنية العصابات الإجرامية، سواء من حيث التنظيم أو العلاقات الداخلية بين أعضائها. فعلى الرغم من أن المخدرات تُعدّ غالبًا مصدرًا مشتركًا للربح ودافعًا لتكوين العصابة، إلا أن تأثيرها على التماسك الداخلي للعصابة غالبًا ما يكون سلبيًا، ويمتد ليشمل مستويات عدّة: نفسية، اجتماعية، تنظيمية، وسلوكية.

أولًا: المخدرات كمصدر للتعاون والمصلحة المشتركة

في المراحل الأولى من تشكل العصابات، تمثل تجارة المخدرات نشاطًا رئيسيًا يخلق **مصالح اقتصادية مشتركة** بين الأعضاء. هذه المصالح تكون عاملًا يوحد الأفراد حول هدف مشترك هو الربح، مما يعزز من الانضباط الداخلي والتعاون في تنفيذ المهام (مثل التوزيع، التخزين، الحماية، الترويج،... إلخ).

---

[1] بلقاسم، نادية .*سوسيولوجيا الجريمة في المدن الكبرى*، المركز الوطني للبحث، الجزائر، 2018، ص 142.

[2] مقابلات ميدانية منشورة ضمن: بوقرة، عبد المجيد. "ظاهرة الإدمان على المخدرات في الجزائر"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 18، 2021، ص 55

كما أن الحاجة إلى التنسيق لتفادي الملاحقة الأمنية أو ضمان السيطرة على مناطق التوزيع، يُنمي درجة معينة من **الثقة والولاء المؤقت** داخل التنظيم الإجرامي.[1]

ومع ذلك، فإن هذا النوع من التماسك يكون هشًّا وغير مستقر، إذ يقوم على المصلحة لا على القيم أو المبادئ، مما يجعله عرضة للتفكك عند أول أزمة أو اختلاف.

ثانيًا: الإدمان كمصدر لتدهور الانضباط والسلوك

من أخطر نتائج التعامل المستمر مع المخدرات هو تحول بعض أعضاء العصابة من موزعين إلى **مدمنين**، ما يخلّ بالتوازن التنظيمي الداخلي. المدمن داخل العصابة غالبًا ما يصبح عنصرًا غير موثوق، متقلب المزاج، مستعدًا لاتخاذ قرارات متهورة بسبب حاجته الملحة للمخدر.

الإدمان أيضًا يؤثر على قدرة الفرد على الالتزام بالأوامر والتعليمات، وقد يؤدي إلى ارتكاب أخطاء تكشف العصابة للسلطات أو تعرضها لخسائر مالية. وهذا يؤدي إلى **تآكل الثقة** بين الأعضاء، ويخلق نوعًا من **التمييز الداخلي** بين "المنضبطين" و"المدمنين"، وهو ما يؤدي إلى شرخ في البنية التنظيمية[2].

ثالثًا: النزاع على الأرباح والمصالح الشخصية

في كثير من الحالات، تُسجل العصابات الإجرامية حالات **اقتتال داخلي وصراعات بين الأعضاء** حول تقاسم الأرباح أو النفوذ داخل شبكة توزيع المخدرات. فكلما توسعت عمليات البيع وازدادت العائدات، ظهرت **نزعات فردية للسيطرة أو الاستحواذ على حصة أكبر**، مما يؤدي إلى:

- انشقاقات داخل العصابة،
- نشوء مجموعات فرعية (فصائل داخل العصابة)،
- أو حتى تعاون بعض الأفراد مع عصابات منافسة أو أجهزة الأمن.

---

[1] معتوق، جمال .*مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي* .دار الهدى، الجزائر، 2011، ص. 129 .

[2] زروقي، عبد الحق. "تأثير المخدرات على الانضباط داخل الجماعات الإجرامية"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، العدد 17، 2021، ص. 53.

وهذا ما يعكس ضعف الولاء الجماعي وسيادة المصلحة الفردية على الجماعية، ويُضعف التماسك الكلي للتنظيم.[1]

رابعًا: الأثر النفسي للمخدرات على العلاقة بين الأفراد

للمخدرات أيضًا أثر نفسي عميق على أعضاء العصابة، لا سيما من ناحية:

- ضعف القدرة على اتخاذ القرار العقلاني،
- الميل للسلوك العنيف أو العدواني داخل المجموعة،
- التوتر المستمر، وسرعة الغضب،
- غياب الضبط الذاتي.

تؤدي هذه السمات إلى **تدهور العلاقات الاجتماعية بين الأعضاء**، وكثرة الصراعات اليومية والتوتر، مما يفقد التنظيم الإجرامي خصائص الانضباط والفعالية التي تميّز العصابات الأكثر تراتبية وتنظيمًا[2].

خامسًا: التحول من العصابة إلى التفكك أو إعادة التشكل

عندما يصبح استهلاك المخدرات جزءًا من ثقافة العصابة، فإن ذلك يمهد لتحول تدريجي في طبيعتها؛ من عصابة تتسم بالتنظيم والعمل الجماعي إلى **مجموعة مفككة من الأفراد تسود بينهم الفوضى، والغدر، والمصالح الآنية.**

في بعض الحالات، يؤدي هذا الوضع إلى انهيار التنظيم بشكل كامل، أو إلى إعادة تشكله تحت قيادة جديدة أو ضمن تحالفات أخرى أكثر صرامة.[3]

تُظهر التجربة الميدانية والدراسات السوسيولوجية أن المخدرات تمثل سلاحًا ذا حدّين داخل العصابات: فهي تُوحدهم في البداية حول مصلحة اقتصادية، لكنها سرعان ما تتحول إلى عامل تفكك داخلي يهدد كيانهم

---

[1] Delgado, Juan. *Narco-Economics and Inner-Gang Dynamics*. University of Madrid Press, 2015, p. 238.

[2] Dubet, François. *La galère: Jeunes en survie*. Fayard, 1987, p. 93.

[3] ابن خلدون، محمد .*عصابات الأحياء: مقاربة سوسيولوجية* .دار الأمة، الجزائر، 2018، ص. 147

التنظيمي، ويُضعف تماسكهم الجماعي، خاصة عندما تدخل عوامل مثل الإدمان، النزاع على الأرباح، والصراعات الشخصية في المعادلة.

المطلب الثالث: الصراعات بين عصابات الأحياء للسيطرة على تجارة المخدرات

تُعتبر تجارة المخدرات المورد الرئيسي لعصابات الأحياء، ما يجعل السيطرة عليها مسألة حياة أو موت لهذه التنظيمات. وتؤدي المنافسة بين العصابات حول مناطق النفوذ والأسواق إلى صراعات متكررة تتسم بالعنف، وتسهم في زعزعة الأمن داخل الأحياء الحضرية، وتوليد حالة من الرعب لدى السكان. هذه الصراعات لا تقتصر على الجانب الميداني فقط، بل تمتد إلى البنية الاجتماعية والثقافية للحي، ما يجعلها من أبرز مظاهر تفشي الجريمة المنظمة في الوسط الحضري.

1- أسباب الصراع بين عصابات الأحياء حول تجارة المخدرات

- **التنافس على مناطق النفوذ**[1]

لكل عصابة "حيٍّ" تُعدّه مجالًا حيويًا لنشاطها الإجرامي، وكل محاولة من عصابة منافسة لاختراق هذا المجال تُعتبر تعديًا مباشرًا يستدعي الرد. وتُعرف هذه المناطق في الأدبيات الجنائية بـ "**المجالات الممنوعة** " (No-go zones).

السيطرة على المنطقة تعني تحكّمًا في الزبائن، خطوط الإمداد، والمروجين، ما يجعل كل حيّ يمثل "سوقًا" مستقلاً للمخدرات[2].

- **الصراع على سلاسل التوزيع**

لا تقتصر المنافسة على الشوارع فقط، بل تشمل أيضًا:

- طرق جلب المخدرات من المصدر (محلي أو دولي)،
- شبكة الوسطاء والموزعين،

[1] معتوق، جمال .*مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي*، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 221.

[2] بركان، عادل. "الجرائم المنظمة في الجزائر: دراسة تحليلية"، *مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية*، جامعة البليدة، 2020، ص 68.

- الحماية اللوجستية (المراقبة، الإنذار، التخزين).

أي تفوق في هذه السلاسل يمنح العصابة الأفضلية في السوق[1].

- الاختلاف في التسعيرة والجودة

تحاول بعض العصابات جذب الزبائن بتقديم مخدرات بسعر أقل أو بجودة أعلى، ما يُسبب خسائر للعصابات المنافسة، ويؤدي إلى اندلاع الصراعات العنيفة بسبب محاولة الاحتكار أو الردع.

وقد لوحظت حروب عصابات في مناطق حضرية مثل باب الوادي بالعاصمة وحي المدينة الجديدة بوهران على خلفية مثل هذه التنافسات.[2]

2- أشكال الصراع بين العصابات

- العنف المباشر (الاشتباك المسلح)

يُعد العنف وسيلة أساسية في الصراع، من خلال:

- الاعتداءات بالسلاح الأبيض أو الناري،
- حرق ممتلكات أو منازل،
- تصفية جسدية لأعضاء العصابات المنافسة.

وقد سجلت عدة حالات قتل ميداني "رسالة" من عصابة لأخرى.

- الترهيب الاجتماعي

تلجأ بعض العصابات إلى تهديد أسر أفراد العصابات الأخرى، أو إشاعة الخوف في الحي لردع السكان من التعاون مع خصومهم.

هذا "الإرهاب الاجتماعي" يُضعف سلطة الدولة ويُكرّس الهيمنة العصابية.[3]

---

[1] خالدي، سامي. "الأحياء الهامشية كمجال منتج للجريمة"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة باتنة، 2020، ص 72.

[2] بوشربية، علي .*الاقتصاد الخفي والمخدرات في الجزائر*، دار الخلدونية، الجزائر، 2019، ص 74.

[3] العابد، محمد .*علم الإجرام والانحراف*، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2016، ص 111.

- **التحالفات المؤقتة**

في بعض الحالات، تتحالف عصابات صغيرة ضد عصابة مهيمنة، لتقاسم السوق أو كسر هيمنتها. لكن هذه التحالفات هشة وسرعان ما تنقلب إلى صراعات داخلية لاحقًا[1].

إن الصراع بين عصابات الأحياء حول تجارة المخدرات يمثل ظاهرة مركبة تُهدد الأمن الحضري وتكشف عن البعد الاقتصادي والجغرافي للجريمة المنظمة. ويتطلب التعامل معها استراتيجيات أمنية ووقائية متكاملة، تشمل الضبط، التنشئة، والعدالة المجالية[2].

[1] تقارير أمنية منشورة ضمن: بوقرة، عبد المجيد. "ظاهرة الإدمان على المخدرات في الجزائر"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 18، 2021، ص 64.

[2] UNODC. *World Drug Report 2023*115 ص ،مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، .

خلاصة الفصل:

يُبرز هذا الفصل الطابع المعقّد والمتشابك لظاهرة عصابات الأحياء، بوصفها تجليًا للجريمة الحضرية المنظمة التي تنشأ في سياقات اجتماعية واقتصادية هشة. أظهر التحليل أن هذه العصابات ليست مجرد انحرافات فردية عشوائية، بل تنظيمات تحمل ملامح شبه مؤسسية، تتوزع أدوارها بدقة، وتُمارس أنشطتها في أطر جغرافية ضيقة ضمن منطق السيطرة والهيمنة.

وقد بيّن الفصل أن نشأة هذه العصابات ترتبط بجملة من العوامل البنيوية، كالفقر، التهميش، التفكك الأسري، وضعف مؤسسات التنشئة والرقابة، سواء في السياق الغربي أو الجزائري، مع خصوصيات محلية أبرزها اتساع الأحياء العشوائية وغياب الدولة الاجتماعية في بعض المناطق.

كما تم تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه تجارة المخدرات في تمويل العصابات وبقائها، باعتبارها مصدرًا رئيسيًا للعائدات ومجالًا للصراع العنيف بين التنظيمات المتنافسة. وقد تبيّن أن هذه التجارة تُرسخ واقعًا اقتصاديًا موازٍ يُغذي الانحراف، ويُهدد التماسك المجتمعي، ويُشوه منظومة القيم، ويُضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي.

من جهة أخرى، أوضح الفصل كيف أن المخدرات تمثل عاملًا مزدوجًا داخل العصابات، إذ توحّدهم في البداية حول مصلحة مشتركة، لكنها سرعان ما تُصبح مصدرًا للتفكك الداخلي والصراع، خاصة في حال تفشي الإدمان، أو النزاع على الأرباح والمواقع.

ختامًا، أكّد الفصل أن معالجة ظاهرة عصابات الأحياء، لا سيما تلك المتورطة في تجارة المخدرات، تقتضي تبني مقاربة شاملة تتجاوز المعالجة الأمنية إلى سياسات وقائية وتنموية تُعيد الاعتبار للأحياء المهمّشة، وتستهدف الشباب المعرضين للانخراط في شبكات الجريمة المنظمة.

الفصل الرابع: تحليل وعرض النتائج

أولا: عرض الجداول وتحليل البيانات.

1-1 تحليل الجداول الخاصة بالبيانات العامة

الجدول رقم (01): توزيع المبحوثين حسب الجنس

الجنس	التكرار	%
ذكر	26	86,7
أنثى	4	13,3
المجموع	**30**	**100**

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور بنسبة 86,7%، بعدد قدره 26 فردًا، مقابل نسبة 13,3% من الإناث بعدد 4 أفراد فقط.

يوضح هذا التوزيع غلبة الذكور على عينة الدراسة، وهو ما قد يؤثر على نتائج البحث من حيث تمثيل الجنسين. كما يمكن أن يعكس واقعًا ميدانيًا متعلقًا بانتشار الظاهرة محل الدراسة بين الذكور أكثر من الإناث، مما يجعل من المهم مراعاة هذا التفاوت عند تحليل المعطيات العامة.

الجدول رقم (02): توزيع المبحوثين حسب السن

السن	التكرار	%
أقل من 20 سنة	03	10
من 20 سنة الى اقل من 30 سنة	11	36.7
من 30 سنة الى اقل من 40 سنة	09	30
أكثر من 40 سنة	07	23.3
المجموع	**30**	**100**

تشير معطيات الجدول إلى أن الفئة الأكثر تمثيلًا ضمن العينة هي فئة **من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة** بنسبة 36.7%، تليها فئة **من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة** بنسبة 30%.

بينما تمثل فئة **أكثر من 40 سنة** نسبة 23.3%، وتأتي فئة **أقل من 20 سنة** في المرتبة الأخيرة بنسبة 10% فقط.

هذا التوزيع يدل على أن العينة تتكون في الغالب من أفراد في مرحلة الشباب، وهو ما يمكن أن يرتبط بمستوى الوعي، والاهتمامات، ومدى استخدام الوسائط الرقمية.

لجدول رقم (03): توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي

التخصص	التكرار	%
أمي	3	10,0
ابتدائي	2	6,7
متوسط	--	–
ثانوي	14	46,7
جامعي	11	36,7
المجموع	**30**	**100**

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد العينة لديهم مستوى ثانوي بنسبة 46,7%، يليهم أصحاب المستوى الجامعي بنسبة 36,7%.

في المقابل، تمثل نسبة الأميين 10%، وذوي المستوى الابتدائي 6,7%، بينما لم تسجل أي حالات في فئة المستوى المتوسط.

يعكس هذا التوزيع تركيبة تعليمية متنوعة ضمن العينة، مع تركّز واضح في فئتي التعليم الثانوي والجامعي. ويمكن أن يكون للمستوى الدراسي دور مهم في تحديد مواقف الأفراد وسلوكياتهم، خاصة في المواضيع المتعلقة بالإدراك، والتحليل، واستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

2-1 تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى:

"تلعب عصابات الأحياء دوراً مركزياً في تنظيم وتوزيع المخدرات عبر شبكات غير رسمية تعتمد على العلاقات الاجتماعية والثقة المتبادلة بين أفراد العصابة".

الجدول رقم (04): الأنشطة الرئيسية الممارسة من طرف العصابة

الانشطة الممارسة		التكرار	%
ترويج المخدرات	نعم	30	100
	لا	–	–
تهريب البضائع	نعم	25	83.3
	لا	05	15.7
فرض اتاوات	نعم	27	90
	لا	03	10
سرقة وابتزاز	نعم	13	43,3
	لا	17	56.7
تجنيد الشباب	نعم	20	66.7
	لا	10	33.3

كل أفراد العينة صرّحوا بأن العصابة تمارس ترويج المخدرات، بينما تمثل الأنشطة الأخرى (فرض الإتاوات، التهريب، التجنيد...) نسبًا متفاوتة، تُظهر تعدد المهام داخل العصابة.

تشير النتائج إلى أن عصابات الأحياء لا تقتصر على ترويج المخدرات فقط، بل تنخرط في أنشطة **اقتصادية غير شرعية متنوعة**، مما يضفي عليها طابعًا مافيويًّا واقتصاديًا متكاملاً. هذا يُبرز أنها ليست مجرد مجموعات عنف، بل هي **تنظيمات تستثمر في السيطرة على الحي وإخضاعه** لأشكال متعددة من النفوذ.

الجدول رقم (05): توزيع المهام داخل العصابة

التخصص	التكرار	%	%
تعليمات مباشرة من القائد	9	30,0%	39,1%
حسب الخبرة والاقدمية	11	36,7%	47,8%
بطريقة عشوائية	2	6,7%	8,7%
حسب الحاجة	8	26,7%	34,8%
المجموع	30	100,0%	130,4%

أكثر من ثلث العينة ترى أن المهام تُوزع حسب الأقدمية والخبرة، بينما ترى نسبة معتبرة (30%) أنها توزع بأوامر القائد.

يعكس هذا التوزيع وجود **نوع من الهيكلة والتنظيم الداخلي** للعصابة، حيث لا يُعتمد فقط على العشوائية أو الفوضى، بل على معايير الانضباط، التسلسل، والخبرة، وهو ما يؤكد فرضية وجود **بنية سلطة داخلية غير رسمية لكنها فعالة.**

الجدول رقم (06): آليات التواصل بين أفراد العصابة

آلية التواصل	التكرار	%	%
لقاءات مباشرة	24	57,1%	88,9%
تطبيقات الهاتف	14	33,3%	51,9%
اشارات او شفرات محددة	4	9,5%	14,8%
المجموع	42*	100,0%	155,6%

الأكثر استخدامًا هي اللقاءات المباشرة بنسبة 57.1%، تليها تطبيقات الهاتف (33.3%)، أما استخدام الشيفرات والإشارات فيبقى محدودًا.

يفسر ذلك بكون العصابات تشتغل في محيط محدود (الحي) ما يجعل اللقاء المباشر ممكنا، ويقلل الاعتماد على الوسائل التقنية التي قد تكشفهم. ومع ذلك، فإن استخدام التطبيقات يُظهر انخراطًا جزئيًا في تقنيات التشفير الحديثة، مما يُدل على **مزيج من التقليدي والحديث** في عمل العصابات

لجدول رقم (07): كيفية حصول العصابات على المخدرات

الحصول	التكرار	%
شبكات محلية	18	60,0
شبكات دولية	8	26,7
عبر وسطاء	4	13,3
المجموع	30	100,0

تُشير النتائج إلى أن أغلب المبحوثين (60%) أكدوا أن العصابات تتحصل على المخدرات من **شبكات .محلية**، مقابل 26.7% من شبكات دولية، و13.3% عبر وسطاء

يعكس هذا الاعتماد الكبير على الشبكات المحلية وجود **منظومات داخلية قوية للتموين**، وهو ما يتماشى مع الطابع المحلي لعصابات الأحياء. ومع ذلك، فإن وجود نسبة غير قليلة مرتبطة بشبكات دولية يعكس **تشابكًا بين المحلي والعالمي** في سوق المخدرات، ويشير إلى مأسسة التهريب العابر للحدود.

الجدول رقم (08): ارتباط العصابة بشبكات دولية

ارتباط	التكرار	%
نعم	11	36,7
لا	10	33,3
لست متأكد	9	30,0

المجموع	30	100,0

حوالي ثلث العينة يقرّ بوجود ارتباط مباشر بشبكات دولية، بينما عبرت نسبة مشابهة عن النفي، و30% لم يكن لها موقف واضح.

تُظهر هذه النتائج تفاوتًا في وعي المبحوثين أو انخراطهم بمستويات مختلفة داخل الشبكة .فالبعض يمارس دورًا محليًا بحتًا، في حين أن آخرين مندمجون ضمن شبكات ممتدة عابرًا للحدود، ما يدل على تعدد مستويات الانخراط والتخصص داخل نفس العصابة.

الجدول رقم (09): التوزيع المحلي يتطلب تنسيق من جهات خارج العصابة

جهات خارجية	التكرار	%
نعم	24	80,0
لا	06	20,0
المجموع	30	100,0

أغلبية كبيرة (80%) ترى أن التوزيع المحلي يتطلب تنسيقًا مع جهات خارج العصابة.

هذا يعكس وجود تحالفات وشبكات غير رسمية بين العصابات ومتعاملين خارجيين (قد يكونون تجارًا مستقلين، مسؤولين فاسدين، أو وسطاء محليين)، ما يدل على أن السوق لا يتحكم فيه فاعل واحد، بل هناك تشابك في المصالح وتقاسم للنفوذ.

الجدول رقم (10): توجد علاقة مصالح مع تجار آخرين أو عصابات محلية

العلاقة	التكرار	%
تحالف	12	26,7
تنافس منظم	12	40,0
لا	09	30,0
دون اجابة	01	03.3

المجموع	30	100,0

تميل غالبية المشاركين نحو وجود تحالفات (40%)، فيما يرى آخرون أن التنافس موجود (26.7%)، بينما يرى ثلثهم عدم وجود علاقات.

يشير هذا إلى أن بعض العصابات تميل إلى تنظيم السوق بشكل جماعي أو بالتوافق مع نظرائها، بينما تفضل أخرى العمل باستقلالية، ما يُظهر تعدد الاستراتيجيات التنظيمية داخل بيئة الجريمة في الأحياء.

. الجدول رقم (11): كيفية التعامل مع المنافسين أو المتمردين

كيفية التعامل	التكرار	%
تهديد وعنف	3	10,0
اتفاقيات مشتركة	9	30,0
القضاء عليهم	1	3,3
اخر	6	20,0
دون اجابة	11	36,7
المجموع	30	100,0

30% صرّحوا بوجود اتفاقيات، و10% باللجوء إلى العنف، بينما لم يجب حوالي 37%، ما قد يعكس تحفظًا أو عدم المعرفة.

تدل هذه النتائج على أن **أساليب التعامل مع المنافسة متنوعة وتتراوح بين التفاوض والعنف** .كما أن نسبة الصمت المرتفعة قد تشير إلى **حساسية الموضوع أو الخوف من الحديث عن التصفية والعنف،** مما يُبرز البعد السري والعنيف للعلاقات داخل المجال الإجرامي.

3-1 تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية:

"تدفع البطالة، الفقر، وتفكك الروابط الأسرية الشباب إلى الانخراط في عصابات الأحياء باعتبارها بديلاً اقتصادياً واجتماعياً يوفر لهم الانتماء والدخل.

الجدول رقم (12): الوسائل التي تستخدمها العصابة لتجنيد الشباب

وسائل التجنيد	التكرار	%	%
اغراء بالمال	29	39,7%	96,7%
توفير الحماية	20	27,4%	66,7%
تهديد وابتزاز	3	4,1%	10,0%
استغلال الفقر والبطالة	16	21,9%	53,3%
تقديم مكانة اجتماعية	5	6,8%	16,7%
المجموع	73[1*]	100,0%	243,3%

يتصدر المال قائمة وسائل التجنيد، متبوعًا بالحماية، ثم استغلال الفقر، وتبقى وسائل مثل الابتزاز والمكانة الاجتماعية أقل تأثيرًا.

تكشف هذه النتائج أن العصابات تستغل **العوامل الاقتصادية أساسًا في استقطاب الشباب،** حيث يُقدَّم المال كبديل عن البطالة والتهميش، مما يدعم الفرضية التي ترى أن الجريمة المنظمة تُقدِّم نفسها كبديل اقتصادي واجتماعي داخل الأحياء المحرومة.

الجدول رقم (13): الفئات المستهدفة للتجنيد من طرف العصابة

الفئات المستهدفة	التكرار	%
عاطل عن العمل	5	16,7
القصر	3	10,0
الفئات الهشة	5	16,7
الجميع	17	56,7
المجموع	30	100,0

أكثر من نصف العينة ترى أن العصابة تستهدف الجميع دون تمييز، بينما ركزت النسبة المتبقية على فئات معينة مثل العاطلين والقصر.

يشير هذا إلى أن العصابة **لا تستثني أحدًا من الاستهداف طالما توفرت الظروف الملائمة للتجنيد**، لكنها تولي أهمية خاصة للفئات الأكثر هشاشة اجتماعيًا، وهو ما يؤكد أن العصابة تدير استراتيجيات تجنيد مرنة بحسب الوضع المحلي لكل حي.

الجدول رقم (14): الإجراءات التي يمكن أن تحد من انتشار هذه العصابات وأعمالها

الاجراءات	التكرار	%	%
تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية	29	39,2%	96,7%
مكافحة الفساد	18	24,3%	60,0%
تشديد الرقابة الامنية	14	18,9%	46,7%
توفير برامج اعادة التأهيل	13	17,6%	43,3%
المجموع	**59**	**100,0%**	**196,7%**

تقريبًا كل المبحوثين شددوا على **تحسين الظروف الاجتماعية** كحل رئيسي، متبوعًا بمكافحة الفساد، ثم الحلول الأمنية والتأهيلية.

تبرز هذه النتائج أن الحلول الأمنية وحدها غير كافية، فالفئات المتورطة ترى أن **الجذور الحقيقية للجريمة تكمن في الفقر، البطالة، وغياب الدعم الاجتماعي** .وهو ما يدعم المقاربة السوسيولوجية التي تؤكد أن الجريمة بنية اجتماعية وليست فقط انحرافًا فرديًا.

الجدول رقم (15): عصابات الأحياء أرباحا كبيرة من تجارة المخدرات

تحقيق أرباح	التكرار	%
نعم	28	93,3
لا	1	3,3
لا أعلم	1	3,3
المجموع	30	100,0

أغلب المبحوثين (93.3%) يرون أن تجارة المخدرات تحقق أرباحًا كبيرة للعصابات.

يعزز ذلك فرضية أن **الدافع الاقتصادي هو المحرك المركزي للانخراط في العصابات**، وأن هذه الأخيرة تقدم بدائل مالية مغرية في أحياء تعاني من الحرمان الاقتصادي، ما يجعل تجفيف منابع الربح إحدى أولويات السياسات الوقائية.

الجدول رقم (16): كيفية استغلال الأموال المتحصل عليها من تجارة المخدرات في الأحياء

كيفية استغلال الأموال	التكرار	%	%
شراء أسلحة	9	12,9%	30,0%
شراء سيارات وممتلكات أخرى	30	42,9%	100,0%
استثمار في مشاريع تجارية	17	24,3%	56,7%
توزيعها على أفراد العصابة	14	20,0%	46,7%
المجموع	70*	100,0%	233,3%

أكثر الأجوبة تشير إلى **شراء ممتلكات** و**الاستثمار التجاري**، ثم التوزيع الداخلي وشراء الأسلحة يُظهر هذا أن الأموال تُوظَّف لإعادة إنتاج النفوذ الاقتصادي والاجتماعي للعصابة، وتثبيت سيطرتها

داخل الحي، إما عبر **شراء الولاءات** أو **بناء واجهات تجارية شرعية** تُمكّن من تبييض الأموال وشرعنة الوجود.

الجدول رقم (17): ملاحظة تغير في المستوى المعيشي لأفراد معروفين بانتمائهم إلى عصابات

تغير المستوى المعيشي	التكرار	%
نعم تحسن كبير	21	70,0
نعم تحسن طفيف	9	30,0
المجموع	30	100,0

جميع المبحوثين لاحظوا تحسّنًا في مستوى معيشة أفراد العصابات، بدرجات متفاوتة.
يؤكد ذلك أن الانخراط في العصابة **يرتبط بتحسن مادي واضح**، وهو ما يُغري الشباب في الأحياء الهشة، ويجعل من العصابات نموذجًا سلبيًا للنجاح داخل المجتمع.

الجدول رقم (18): مدى تقديرك لحجم العائد المالي الشهري لعصابة حي صغيرة تتاجر في المخدرات

العائد المالي	**التكرار**	%
بين 100 الف و 500 الف دينار	5	16,7
اكثر من 500 الف دينار	25	83,3
المجموع	30	100,0

83.3%من المشاركين يقدّرون أن عصابة صغيرة تحقق أكثر من نصف مليون دج شهريًا.
تعكس هذه التقديرات **حجم الأرباح المغرية** التي تجعل من الجريمة وسيلة "مشروعة" للترقي الاجتماعي داخل الأحياء المهمشة، وتسلّط الضوء على ضرورة **مراقبة التدفقات المالية غير الشرعية** داخل هذه الأوساط.

2- نتائج الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى

"تلعب عصابات الأحياء دوراً مركزياً في تنظيم وتوزيع المخدرات عبر شبكات غير رسمية تعتمد على العلاقات الاجتماعية والثقة المتبادلة بين أفراد العصابة".

أهم نتائج الفرضية:

- أظهرت النتائج أن 100%من المبحوثين أكدوا أن العصابة تمارس ترويج المخدرات، مما يدل على مركزية هذا النشاط في بنية العصابة.
- كما صرّح 90% منهم بأن العصابة تفرض الإتاوات، و83.3% بأنها تمارس تهريب البضائع، و66.7% بأنها تقوم بتجنيد الشباب. هذا يُبرز تنوع المهام الاقتصادية والاجتماعية داخل العصابة.
- نتائج جدول توزيع المهام أظهرت أن 36.7% من المهام توزّع حسب "الخبرة والأقدمية"، و30% بأوامر مباشرة من القائد، ما يعكس وجود تنظيم داخلي قائم على تسلسل غير رسمي، ولكن فعّال.
- تدل هذه المؤشرات على أن العصابة ليست مجرد مجموعة عنف عشوائية، بل تشكّل بنية شبكية منظمة، تُوزع فيها المهام اعتمادًا على الثقة، الولاء، والخبرة، بما يعزز صحة الفرضية الأولى.

الاستنتاج:

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرضية، حيث أظهرت المعطيات أن ترويج المخدرات هو النشاط المركزي الذي تمارسه العصابات، بنسبة 100% من آراء المستجوبين. كما أظهرت البيانات أن المهام داخل العصابة تُوزّع وفق معايير غير رسمية مثل الخبرة والأقدمية أو تعليمات القائد، مما يؤكد وجود تنظيم داخلي قائم على الثقة والتسلسل، وليس على العشوائية. ويبرز من خلال ذلك أن العصابة تعتمد على شبكات اجتماعية غير رسمية تربط بين الأعضاء بعلاقات تقوم على الولاء والانتماء المتبادل، بما يعكس

ديناميكيات جماعية منسقة ومنظمة. هذا التنظيم يتيح للعصابة الاستمرار والتوسع داخل الحي، ويعزز من قدرتها على التحكم بشبكة التوزيع المحلية.

الفرضية الفرعية الثانية

"تدفع البطالة، الفقر، وتفكك الروابط الأسرية الشباب إلى الانخراط في عصابات الأحياء باعتبارها بديلًا اقتصادياً واجتماعياً يوفر لهم الانتماء والدخل".

أهم نتائج الفرضية:

- رغم أن الجداول المتعلقة بهذه الفرضية لم تُعرض جميعها، إلا أن طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها العصابة (التهريب، الفرض، التوزيع...) تشير إلى وجود حوافز مادية واقتصادية تُغري الشباب بالانضمام إليها.
- ممارسة أنشطة مثل تجنيد الشباب (66.7%) تكشف عن سعي العصابات إلى استقطاب عناصر جديدة، غالبًا ما يكونون من الفئات الهشة اقتصاديًا واجتماعيًا.
- التوزيع الهرمي للمهام (بناءً على الخبرة، القيادة، الحاجة...) يعكس محاولة العصابة توفير دور وانتماء اجتماعي داخل المجموعة، ما قد يعوض عن غياب هذا الانتماء في الإطار الأسري أو المجتمعي.
- هذه المؤشرات مجتمعة تدعم فرضية أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية (كالفقر والبطالة) تلعب دورًا حاسمًا في انخراط الشباب في هذه التنظيمات، التي تمثل بديلًا وظيفيًا واجتماعيًا في غياب فرص أخرى.

الاستنتاج:

تشير نتائج الدراسة إلى دعم واضح لهذه الفرضية، من خلال المعطيات التي أظهرت أن العصابات لا تقتصر على النشاط الإجرامي فحسب، بل توفر نظامًا داخليًا يشمل أدوارًا اقتصادية واجتماعية متكاملة. الأنشطة مثل التهريب، فرض الإتاوات، والتجنيد تُظهر أن العصابة تقدم للشباب إمكانية الحصول على

مورد دخل وانتماء إلى جماعة، مما يملأ الفراغ الناتج عن هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي. كما أن وجود توزيع للمهام وهيكل تنظيمي داخلي يُشبه النظام الوظيفي، يعزز شعور الفرد بالانتماء والدور داخل الجماعة، وهو ما يعوض غياب الروابط الأسرية أو التهميش الاجتماعي. بذلك، تُعد العصابة بديلاً فعليًا عن مؤسسات الاندماج الاجتماعي التقليدية في نظر العديد من الشباب المهمشين.

ثانيا: النتائج العامة للدراسة.

أسفرت الدراسة الميدانية حول "**الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء**" عن مجموعة من النتائج تُسهم في فهم آليات عمل هذه العصابات ودوافع انخراط الشباب فيها، ويمكن تلخيص أبرز النتائج فيما يلي:

1. مركزية نشاط المخدرات داخل العصابات :أظهرت نتائج الاستبيان أن جميع أفراد العينة أكدوا أن العصابة تمارس ترويج المخدرات، ما يدل على أن هذا النشاط يشكل العمود الفقري لعمل العصابة ويُعد المصدر الرئيسي لمداخيلها غير المشروعة.
2. وجود تنظيم داخلي وهيكل غير رسمي :توزّع المهام داخل العصابة يتم غالبًا وفق معايير غير رسمية مثل الأقدمية والخبرة أو التعليمات المباشرة من القائد، مما يعكس وجود تسلسل وظيفي وقيادة داخلية تضبط سير العمل، وتثبت أن العصابة تعمل كشبكة منظمة لا ككيان فوضوي.
3. الاعتماد على العلاقات الاجتماعية والثقة المتبادلة :تكشف طبيعة التفاعل داخل العصابة عن أهمية الروابط الاجتماعية والثقة بين الأعضاء، ما يسهّل عمليات التوزيع والتنسيق ويوفر حماية داخلية من الاختراق الخارجي.
4. تنوع الأنشطة الإجرامية وتكاملها :لا تقتصر أنشطة العصابة على المخدرات فقط، بل تشمل أيضًا التهريب، فرض الإتاوات، السرقة، الابتزاز، وتجنيد الشباب. هذا التنوع يؤشر على محاولة خلق اقتصاد غير شرعي موازٍ يُغذّي السيطرة على الحي.
5. استقطاب الفئات الهشة اجتماعيًا واقتصاديًا :تشير المعطيات إلى أن الانخراط في العصابة يُشكّل خيارًا بديلًا بالنسبة للشباب الذين يعانون من الفقر، البطالة، أو تفكك الروابط الأسرية، حيث توفر العصابة لهم مورد دخل وإحساسًا بالانتماء والدور الاجتماعي.

6. حساسية موضوع الانخراط في العصابة :نسبة كبيرة من المبحوثين امتنعت عن الإجابة على الأسئلة المتعلقة بطبيعة أدوارهم داخل العصابة، مما يدل على وجود خوف من التبعات القانونية أو المجتمعية، ويؤكد خطورة هذا النشاط وصعوبة الكشف عنه ميدانيًا.
7. انتشار شبكات بيع محلية داخل الأحياء :أبرزت النتائج أن نشاط التوزيع المحلي هو الأكثر انتشارًا، ما يدل على أن سوق المخدرات يتم التحكم فيه بشكل ميداني داخل الحي، من خلال شبكات صغيرة لكنها فعالة.

.

خاتمة

خاتمة

تُعدّ ظاهرة الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء من أبرز التحديات الاجتماعية والأمنية التي تهدد النسيج المجتمعي، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والثقافية التي تعرفها المجتمعات الحضرية. وقد حاولت هذه الدراسة مقاربة هذه الظاهرة من زاوية سوسيولوجية، بالتركيز على السياقات البنيوية التي تنتجها وتغذيها، وعلى الدور الذي تلعبه عصابات الأحياء في تنظيم شبكات الترويج وتوزيع المخدرات.

انطلاقًا من التحليل النظري والميداني، تبين أن العوامل المساهمة في تفشي هذه الظاهرة متعددة ومتشابكة، تتراوح بين الفقر، البطالة، التهميش، ضعف المؤسسات التربوية والرقابة الأسرية، إلى جانب غياب العدالة المجالية في توزيع فرص التنمية. كما كشفت المعطيات الميدانية أن عصابات الأحياء لا تشتغل فقط ككيانات إجرامية، بل تتحول أحيانًا إلى بديل اجتماعي يوفر للشباب الانتماء والاعتراف والدخل، ولو بطرق غير شرعية.

وعليه، فإن معالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تقتصر على المقاربة الأمنية وحدها، بل تقتضي تبني رؤية شمولية متعددة الأبعاد، تشمل إصلاحات اقتصادية واجتماعية وتربوية، إلى جانب تعزيز دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في التوعية والتحسيس. كما أن الاستثمار في الطفولة والشباب، وتوفير بدائل واقعية وآمنة، يظل السبيل الأنجع لكسر حلقة الانحراف والجريمة.

في الأخير، تبقى هذه الدراسة مساهمة أولية في فهم ظاهرة معقدة ومتحركة، وتفتح المجال أمام دراسات أعمق ومقارنات أوسع، قد تساعد مستقبلاً في بلورة سياسات أكثر نجاعة وفعالية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

1/ الكتب:

1. أوهايبية، عبد الله .*القانون الجنائي الخاص – الجرائم الماسة بالأشخاص والممتلكات والمصلحة العامة* .دار الهدى، الجزائر.
2. ابن خلدون، محمد .*عصابات الأحياء: مقاربة سوسيولوجية* .دار الأمة، الجزائر، 2018.
3. بهنسي، محمد فتحي .*المخدرات: جريمة العصر* .دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
4. بلعيفة، محمد .*الوجيز في القانون الجنائي الخاص* .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
5. بن يعيش، عبد القادر .*شرح قانون العقوبات – القسم الخاص* .دار هومة، الجزائر، 2020.
6. بن يحيى، سامية .*ظاهرة الإدمان في المجتمع الجزائري: الأسباب والعلاج* .دار الخلدونية، الجزائر، 2019.
7. بوفلاقة، سمير .*ثقافة العنف عند شباب الأحياء* .دار الأمة، الجزائر، 2020.
8. بوشربية، علي .*الاقتصاد الخفي والمخدرات في الجزائر* .دار الخلدونية، الجزائر، 2019.
9. الجندي، سامي .*علم الإجرام – دراسة في العوامل المؤدية إلى الجريمة* .دار الفكر العربي، 2010.
10. العابد، محمد .*علم الإجرام والانحراف* .دار العلوم للنشر، الجزائر، 2016.
11. معتوق، جمال .*مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي* .دار الهدى، الجزائر، 2011.
12. معتوق، جمال .*مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي* .دار هومة، الجزائر، 2015.
13. صقر، نبيل .*الجرائم المخدرة – دراسة قانونية مقارنة* .منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015.
14. زروقي، عبد الرزاق .*الاتجار غير المشروع بالمخدرات في القانون الجزائري: دراسة تحليلية* .دار الهداية، الجزائر، 2020.

2/ الرسائل الجامعية والمذكرات:

1. بوشنتوف، خديجة .*الوقاية من الجريمة: دراسة في الأسباب والعوامل الاجتماعية* .أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016.

3/ المقالات العلمية والمجلات:

1. الأشير، سامي. "الأحياء الهامشية كمجال منتج للجريمة"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة باتنة، 2020.

2. بلعربي، عبد الحفيظ. "عصابات الأحياء في المجتمع الحضري: دراسة سوسيولوجية"، *مجلة دراسات في علم الاجتماع*، العدد 11، 2023.

3. بن محمد، حسام. "عصابات الأحياء في الجزائر: دراسة سوسيولوجية"، *دفاتر البحوث العلمية*، العدد 10 (2)، 2023.

4. بن شنوف، نوال. "الدوافع النفسية للانضمام إلى عصابات الأحياء"، *مجلة الدراسات الاجتماعية والنفسية*، العدد 22، 2021.

5. بوقرة، عبد المجيد. "ظاهرة الإدمان على المخدرات في الجزائر"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 18، 2021.

6. الخالدي، سامي. "الأحياء الهامشية كمجال منتج للجريمة"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة باتنة، 2020.

7. سعدي، زكريا &شيخي، إحسان. "عصابات الأحياء في المدن الجزائرية: دراسة ميدانية بولاية عين الدفلى"، *مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف*، العدد 9 (2)، 2025.

8. فليح، كمال. "مواجهة ظاهرة عصابات الأحياء في القانون الجزائري: قراءة في الأمر 20/03"، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، العدد 8 (3)، 2021.

9. زروقي، عبد الحق. "الشخصية المرجعية داخل الأحياء الشعبية"، *مجلة علم الاجتماع الحضري*، العدد 15، 2020.

10. زروقي، عبد الحق. "تأثير المخدرات على الانضباط داخل الجماعات الإجرامية"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، العدد 17، 2021.

11. بركان، عادل. "الجرائم المنظمة في الجزائر: دراسة تحليلية"، *مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية*، جامعة البليدة، 2020.

4/ المراجع الأجنبية:

1. Delgado, Juan. *Narco-Economics and Inner-Gang Dynamics*. University of Madrid Press, 2015.

2. Dubet, François. *La galère: Jeunes en survie*. Fayard, Paris, 1987.

3. European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction (EMCDDA). *Drugs and the darknet: Perspectives for enforcement, research and policy*. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2021.

4. Klein, Malcolm W. *The American Street Gang: Its Nature, Prevalence, and Control*. Oxford University Press, 1995.

5. Thrasher, Frederic M. *The Gang: A Study of 1,313 Gangs in Chicago*. University of Chicago Press, 1927.

6. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). *World Drug Report*, 2023.

5/ القوانين والتشريعات الوطنية والدولية:

1. القانون رقم 18-04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية.

2. القانون رقم 18-04 المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-23 المؤرخ في 7 مايو 2023.

3. الأمر رقم 03-20 المؤرخ في 30 أوت 2020، المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها.

4. القانون رقم 04-21 المؤرخ في 28 أبريل 2021، المتعلق بمكافحة عصابات الأحياء.

5. قانون العقوبات الجزائري – المواد المتعلقة بالعقوبات المشددة.

6. الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 (المعدلة ببروتوكول 1972)، المادة 4 فقرة (ج).

7. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، فيينا، 1988.

6/ التقارير الوطنية والدولية:

1. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). *التقرير العالمي عن المخدرات*، 2023.

2. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). *التقرير العالمي عن المخدرات*، 2024.

3. *تقرير الأمم المتحدة السنوي حول المخدرات*، 2024.

4. *تقرير البنك الدولي: أثر الجريمة المنظمة على الاقتصادات النامية*، 2023.

5. *وزارة الدفاع الوطني، الجزائر – التقرير السنوي*، 2024.

7/ المواقع الإلكترونية:

- موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:(UNODC) https://www.unodc.org

8/ المقالات الصحفية:

- "الجزائر تعلن الحرب على عصابات الأحياء"، *اندبندنت عربية*، 15 أكتوبر 2021.

الملاحق

الملاحق:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس المدية
كلية العلوم الانسانية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع تخصص جريمة و انحراف

استبيان حول:

الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء – دراسة سوسيولوجية ميدانية–

عزيزي/عزيزتي المشارك(ة)،

نحن طلبة بصدد إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع الجريمة و الانحراف، ونجري هذا الاستبيان في إطار دراسة ميدانية تهدف إلى جمع آراء ومعلومات حول موضوع الاتجار بالمخدرات لدى عصابات الأحياء.

نرجو منكم التكرم بالإجابة بكل صدق وشفافية، علماً أن إجاباتكم ستُستخدم لأغراض علمية فقط وستُعامل بسرية تامة.

نشكركم جزيل الشكر على تعاونكم.

إعداد الطلبة::

- بطين يوسف عبد الحق
- حمدادو سمير عاصم

إشراف الأستاذة:

محمودي رقية

السنة الجامعية: 2024–2025

البيانات العامة

01- الفئة العمرية :

أقل من 20 سنة من 20-30 سنة من 30 – 40 سنة

أكثر من 40 سنة

02- الجنس: ذكر أنثى

03- المستوى التعليمي : بدون تعليم ابتدائي ثانوي جامعي فأعلى

المحور الأول :طبيعة النشاط

04- منذ متى وأنت نشط (كنت نشطًا) في تجارة المخدرات؟

أقل من سنة من سنة إلى 03 سنوات من 03 سنوات إلى 06 سنوات

أكثر من 06 سنوات

05- طبيعة نشاطك: توزيع محلي تهريب تجنيد تنسيق/قيادة

06- هل تنتمي إلى عصابة حي؟ نعم لا متعاون فقط

07- نوع المخدرات التي تعاملت بها غالبًا :القنب الهندي الكوكايين

المهلوسات الهيروبين أخرى

المحور الثاني :هيكل العصابة

08- ما الأنشطة الرئيسية التي تمارسها العصابة في حيك؟ (اختر كل ما ينطبق)

ترويج المخدرات تهريب البضائع فرض إتاوات سرقة/ابتزاز تجنيد الشباب أخرى

09- كيف يتم توزيع المهام داخل العصابة؟

وفق تعليمات مباشرة من القائد ☐ حسب الخبرة والأقدمية ☐ بطريقة عشوائية ☐

حسب الحاجة ☐ لا يوجد تنظيم واضح ☐

10- كيف تسيطر العصابة على مناطق البيع؟

استخدام العنف والترهيب ☐ عقد اتفاقيات مع عصابات أخرى ☐ استغلال النفوذ المحلي ☐ السيطرة الاقتصادية ☐

11- ما آلية التواصل بين أفراد العصابة؟

لقاءات مباشرة ☐ عبر وسطاء ☐ تطبيقات الهاتف ☐ إشارات/شيفرات محددة ☐

12- هل تمنح الحماية من قبل العصابة أثناء عمليات البيع؟

دائمًا ☐ أحيانًا ☐ نادرًا ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم، ما هي أشكال الحماية؟

.....

13- ما الوسائل التي تستخدمها العصابة لتجنيد الشباب؟

إغراء بالمال ☐ الحماية تهديد ☐ ابتزاز استغلال ☐ والبطالة

تقديم مكانة ☐ اجتماعية ☐

14- ما أكثر الفئات التي يتم استهدافها للتجنيد؟

طلبة ☐ العاطلون عن العمل ☐ القصر ☐ الفئات المهمشة ☐ الجميع ☐

المحور الثالث: توزيع المخدرات

15- كيف تحصل العصابة على البضائع (المخدرات)؟

من شبكات محلية ☐ من شبكات دولية ☐ عبر وسطاء ☐ إنتاج محلي ☐

16- هل للعصابة ارتباط مباشر بشبكات دولية؟

نعم ☐ لا ☐ لست متأكدًا ☐

إذا كانت الإجابة نعم، ما البلدان الأكثر ارتباطًا بنشاطكم؟

المغرب ☐ أمريكا اللاتينية ☐ أوروبا ☐ دول الساحل (النيجر/مالي) ☐ دول آسيوية ☐ أخرى ☐

17- ما طرق التهريب الأكثر استخدامًا؟

عبر الحدود البرية ☐ عن طريق البحر ☐ عبر الشحن/البريد ☐ باستخدام البشر كحاملين ☐ أخرى ☐

18- هل تختلف أساليب التوزيع المحلي عن الدولي؟ نعم ☐ لا ☐

19- هل تفرض أسعار موحدة من قبل العصابة؟

نعم بالكامل ☐ تحدد حدود دنيا/عليا ☐ حسب العرض والطلب ☐ حكة للتاجر

20- هل يتطلب التوزيع المحلي تنسيقًا من جهات خارج العصابة؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الرابع: الدعم المحلي

21- هل توجد علاقة مصالح مع تجار آخرين أو عصابات محلية؟

نعم (تحالف) ☐ نعم (تنافس منظم) ☐ لا (كل عصابة تعمل بمفردها) ☐

22- كيف يتم التعامل مع المنافسة (المنافسين أو المتمردين)؟

تهديد/عنف ☐ اتفاقيات مشتركة ☐ القضاء عليهم ☐ أخرى ☐

المحور الخامس: المواجهة الأمنية لعصابات الأحياء

23- كيف ترى مستوى تدخل الأجهزة الأمنية في منطقتك؟

قوي جدًا ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐ شبه غائب ☐

24- ما أكثر الصعوبات التي تواجه الأجهزة الأمنية برأيك؟

نقص المعلومات ☐ الخوف من المواجهة (في حالات خاصة) ☐

الفساد الداخلي ☐ صعوبة تفكيك الشبكات ☐ أخرى ☐

25- هل شهدت عملية تفكيك ناجحة لعصابات في منطقتك؟ نعم ☐ لا ☐

26- هل تعتبر أن العصابة تتمتع بقوة أكبر من السلطات في منطقتك؟

نعم ☐ لا ☐ متقاربة ☐

27- برأيك، ما الإجراءات التي يمكن أن تحد من انتشار هذه العصابات وأعمالها؟

تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية ☐ مكافحة الفساد ☐ تشديد الرقابة الأمنية

توفير برامج إعادة التأهيل ☐ أخرى ☐

المحور السادس :عائدات الاتجار

28- في رأيك، هل تحقق عصابات الأحياء أرباحًا كبيرة من تجارة المخدرات؟

نعم ☐ لا ☐ لا أعلم ☐

29- كيف يتم استغلال الأموال المتحصل عليها من تجارة المخدرات في الأحياء حسب علمك؟

شراء أسلحة ☐ شراء سيارات وممتلكات فاخرة ☐ استثمار في مشاريع تجارية ☐

توزيعها بين أفراد العصابة ☐ أخرى ☐

30- هل تلاحظ تغيّرًا في المستوى المعيشي لأفراد معروفين بانتمائهم إلى عصابات مخدرات؟

نعم، تحسّن كبير نعم، تحسّن طفيف لا، لم يتغير لا أعلم

31- هل تعتقد أن الأرباح من تجارة المخدرات تساهم في توسيع نشاط العصابة؟

نعم ☐ لا ☐ لا أعلم ☐

32- ما مدى تقديرك لحجم العائد المالي الشهري لعصابة حي صغيرة تتاجر في المخدرات؟

أقل من 100 ألف دينار ☐ بين 100 ألف و 500ألف دينار ☐ أكثر من 500 ألف دينار ☐ لا أستطيع التقدير ☐